وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم : العلوم السياسية

المرجع: .....

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

دور التكنولوجيا الحديثة في تسيير و تطوير الجماعات المحلية

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

الشعبة: علوم سياسية

التخصص: **إدارة محلية**

من إعداد الطالب :

بن عمارة أسامة

تحت إشراف الأستاذ :

بوعلام حمو

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ	أبصير أحمد طالب	رئيسا
الأستاذ	بوعلام حمو	مشرفا مقررا
الأستاذ	بلعربي علي	مناقشا

السنة الجامعية: 2020/2019

نوقشت يوم:**2020/ 10/03**

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى اللذان علماني الصبر و الإصرار

والدي الكريمين

إلى جميع أفراد العائلة قريبهم و بعيدهم

إلى أصدقائي أحمد و محمد و كل زملائي في قسم العلوم السياسية

و إلى الأرض التي تحمينا و ترعانا ، إلى أرض الوطن أرض المليون و

نصف المليون

شهيد

شكر و تقدير

الحمد لله و الصلاة و السلام على نبيينا الكريم ، أشكر الله العلي القدير

على توفيقه لي لإنجاز هذا البحث ،

يسرني أن أتقدم بخالص الشكر و عظيم الإمتنان إلى أستذي الفاضل

حمو بوعلام لإشرافه و تأطيره لهذه الرسالة ، و لجهوده الكبيرة في

إبداء ملاحضاته و توجيهاته في إعداد هذا العمل ، كما أتقدم بالشكر

إلى جميع الأساتذة و أعضاء لجنة المناقشة على جهودهم المبذولة من

أجل مناقشة هذه الرسالة و أخيرا أشكر كل من ساعدني ماديا و معنويا.

خـــطة البـحث

مقدمة .

الفصل الأول : الإطار النظري لتكنولوجيا المعلومات و الجماعات المحلية .

المبحث الأول : الإطار النظري لتكنولوجيا المعلومات .

المطلب الأول : بروز و تطور تكنولوجيا المعلومات و الإتصال .

المطلب الثاني : مفهوم تكنولوجيا المعلومات و الإتصال .

المطلب الثالث :مفهومالإدارةالإلكترونيةو مميزاتها .

المبحث الثاني :الإطار النظري للجماعات المحلية .

المطلب الأول :مفهوم الجماعات المحلية .

المطلب الثاني: أهداف الجماعات المحلية .

المطلب الثالث :خصائص الجماعات المحلية .

الفصل الثاني : التحول من الخدمة التقليدية إلى الخدمة التكنولوجية .

المبحث الأول :آفاق الحكومة التكنولوجية في الجزائر .

المطلب الأول :الحكومة الإلكترونية في الخطاب الرسمي .

المطلب الثاني :مساعي الجزائر لإدخال تكنولوجيا المعلومات في الإدارة الجزائرية .

المطلب الثالث :آليات تخطيط و تنفيذ برامج الحكومة الإلكترونية .

المبحث الثاني :دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين أداء الجماعات المحلية .

المطلب الأول :دوافع التحول لنظام الإدارة الإلكترونية .

المطلب الثاني :أثر تطبيق التكنولوجيا في إدارة الجماعات المحلية .

المطلب الثالث :مظاهر التكنولوجيا على أداء الجماعات المحلية .

الفصل الثالث : الإدارة الإلكترونية (النماذج و التحديات) .

المبحث الأول :نماذج عن الإدارة الإلكترونية في تسيير المرافق المحلية .

المطلب الأول : مشروع البلدية الإلكترونية .

المطلبالثاني : مشروعجوازالسفروبطاقةالتعريفالبيومتريين .

المطلب الثالث : مشروع البطاقة الرمادية و رخصة السياقة البيومتريين .

المبحث الثاني : معوقات و تحديات التحول إلى الإدارة التكنولوجية و أهم الحلول المقترحة

المطلب الأول : تحدياتتطبيقنظام الإدارةالإلكترونيةفي الجزائر .

المطلب الثاني : تحديات نظام الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية .

المطلب الثالث : الحلول الممكنة لتفعيل مشروع الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية .

خاتـمة .

مقدمة

مقدمة :

لم يكن أحد يتصور قبل عشرين سنة أن يصل التطور الهائل في ثلاثة قطاعات : تكنولوجيا الحاسب، تقنية الإتصالات، البرمجة إلى ماهو عليه الآن، لقد أصبحت المعلومات تنتشر على نطاق كبير وبسرعة هائلة لمعرفة وإتخاذ القرارات في جميع المجالات نتيجة التطوّرالكبيرالحاصلفيمجالالتكنولوجياالإعلاموالإتصال، والذيامتدتأثيرهإلىكافةجوانبالحياةالعامة، أحدثتغييرا جوهريافيشكلودورالإداراتوالأجهزةالحكوميةوعلاقاتهامعبعضهاالبعض ومعالمواطنين،وظهرتالعديدمنالمصطلحاتالجديدةكالتجارةالإلكترونية، الإدارةالإلكترونية، الصحةالإلكترونية

..هذهالتطوراتالمتسارعةفيتكنولوجياالإعلاموالإتصالأدتإلىظهورالحكومةالإلكترونيةكبديلعنالحكومةالتقليدية،مماسمحبظهورمفهومجديدللخدمةالعامة، فأصبح التغيير الإداري من أهم سمات الوقت الحاضر والذي ينبغي التعامل معه وتوظيفه بكفاءة عالية .

تعتبر الجزائر من بين الدول التي تبنت الإدارة الإلكترونية وتحاول تعميمها على مختلف القطاعات والإدارات، وبإعتبار أن الإدارة المحلية تمثل الوحدة الأساسية للحكم والإدارة في الجزائر ، وتشكل الوسيط بين المواطن والإدارة المركزية ، نجد أن الدولة الجزائرية قد راهنت على الجماعات المحلية بقوة ، في جل الجهود المبذولة في سبيل تحسين خدماتها وجودتها ، حيث يعد قطاع الجماعات المحلية في الجزائر من بين أهم

القطاعات التي سايرت هذا النهج الإلكتروني وذلك لمواكبة التطورات التكنولوجية والثورة الرقمية الهائلة التي أدت إلى إنتقال العمل الإداري من الأساليب التقليدية التي تعتمد على المعاملات الورقية والإجراءات الروتينية إلى الأساليب الإلكترونية التي تمثل نوعا من الإستجابة لتحديات القرن الواحد والعشرين ، ومن أجل توفير المرونة اللازمة في التعاملات إستجابة للمتغيرات الداخلية والخارجية المتلاحقة ، ودعم التواصل بين الإدارة المحلية وفروعها وبين مواطنيها وكذلك من أجل إختصار الوقت ، الجهد ، المسافة والتكلفة التي تحتاجها في تعاملاتها .

أهمية الموضوع :

– يعتبر موضوع دور التكنولوجيا في تسيير وتطوير الجماعات المحلية من أهم المواضيع العصرية، فالإنتقال من نظام الإدارة المحلية التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية يعتبر من أهم التطورات التي حصلت على مستوى الحكومة الجزائرية ، التي تسعى من خلالها هاته الأخيرة لمواكبة العصر من خلال تطبيق تكنولوجيا المعلومات .

– معرفة المزايا التي تقدمها تكنولوجيا المعلومات للإدارة المحلية والتي أصبحت ضرورة حتمية لا يمكن الإستغناء عنها .

– كما تكمن أهمية الموضوع في معرفة مدى تطبيق الإدارة الإلكترونية وما هي الإضافة التي لامسها المواطن والموظف على حد سواء .

الأهداف العلمية والعملية :

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي تنقسم إلى أهداف علمية وأخرى عملية .

بالنسبة للأهداف العلمية :

1- تسعى هذه المذكرة إلى إزالة الغموض حول مفهوم الإدارة الإلكترونية .

2-معرفة المزايا والخدمات التي تقدمها تكنولوجيا المعلومات للإدارة المحلية .

3-إبراز التصور المناسب لتطوير وتنمية عمل الإدارة المحلية .

بالنسبة للأهداف العملية :

1- معرفة الدرجة التي وصلت إليها تطبيق مشروع الإدارة الإلكترونية خاصة في البلدية والوثائق الإلكترونية .

2-إبراز دور تكنولوجيا المعلومات في الحفاظ على الوثائق والمعلومات من التلف والزوال .

3- معرفة العوائق التي تحول دون تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية وسبل تجاوز هاته العوائق .

-4

الوقوفعلىنقائصالطرقالتقليديةوأخطائها،والإستفادةمنالتقنياتالمتطورةفيتنظيمومعالجةوإسترجاعالوثائق.

الإشكالية :

تهدف هذه المذكرة للإجابة عن الاشكالية التالية

ما مدى تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية في الجزائر ؟

و يندرج ضمن الإشكالية الرئيسة الأسئلة الفرعية التالية :

1 – ما هو مفهوم الإدارة الإلكترونية ؟

2 – ما أسباب التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية ؟

3 – كيف يؤثر تطبيق الإدارة الإلكترونية على أداء الجماعات المحلية ؟

4 – ما مدى إستفادة الجماعات المحلية من تطبيقات تكنولوجيا المعلومات ؟

5 – فيما تتمثل معيقات وتحديات الإدارة الإلكترونية بالجزائر ؟

الفرضيات :

1 – يتم تطبيق الإدارة الإلكترونية على الجماعات المحلية وفق مخططات حكومية ونجاحها متوقف على الإلتزام بتنفيذها.

2 – تساهم تكنولوجيا المعلومات في عصرنة الإدارة المحلية في الجزائر .

3 – ساهمت الإدارة الإلكترونية من خلال تطبيقها على الجماعات المحلية في تحسين الخدمة العمومية وتبسيط الإجراءات .

4 – هناك مستوى ملموس في تحسين أداء الإدارة المحلية الجزائرية خاصة في البلدية .

الإطار المكاني والزماني :

في هذه الدراسة سنتناول موضوع مهم وهو موضوع دور التكنولوجيا الحديثة في تسيير وتطوير الجماعات المحلية في الجزائر، وبحكم عنوان الموضوع فقد تحددت الدراسة في إيطار مكاني محدد وهو الدولة الجزائرية .

أما فيما يخص الإطار الزماني للدراسة فقد إمتدتمابين الفترة 2003 إلى غاية 2020 حيث سنتناول مختلف الإسهامات التي قامت بيها الجزائر في مجال التحول نحو الإدارة الإلكترونية مع تفرعنا وتركيزنا على الجماعات المحلية .

أسباب إختيار الموضوع :

إن اختيار الموضوع يكون لإعتبارات شخصية نابعة من الفرد نفسه واعتبارات موضوعية ترتبط بمواصفات ومكانة ودور موضوع الدراسة .

أولا :أسباب ذاتية .

1– التعرف إلى كل مايساعد في خدمة المواطن وتحقيق المساواة والقضاء على البيروقراطية وتعقيد الإجراءات حيث تكنولوجيا المعلومات ساعدت في التقليل من كل هذه المشاكل، إضافة إلى حداثة الموضوع .

ثانيا : أسباب موضوعية :

1 – حداثة موضوع الإدارة الإلكترونية في الجزائر .

2 – تطور وتغير عمل الأجهزة في الجماعات المحلية .

3 – تغير نمط أداء عمل الإدارات وتقديم الخدمات للمواطن .

4 – موضوع الإدارة الإلكترونية جديد وسيفتح الأبواب أمام الباحثين في المستقبل من أجل إثراء الموضوع في جوانبه النظرية والتطبيقية .

المناهج المستعملة :

منأجلدراسةهذاالموضوعيجبالإعتمادعلىعددمنالمناهجالعلمية،ومنالمناهج المعتمدةفيهذاالبحث:

1 – **منهج دراسة حالة :**

يعتبر منهج دراسة الحالة من المناهج البحثية و العلمية ، التي تدرس الظواهر و الحالات الفردية و الثنائية و المجتمعية بهدفتشخيصها و ذلك من خلال المعلومات التي تم جمعها و تتبع مصادرهابغرض الحصول على العوامل التي سببت الحالة ، و بالتالي يصل الباحث إلى نتائج و معالجات دقيقة من خلال دراستها دراسة متكاملة

2 –**المنهج التاريخي :**

والذييقدمتصورواللظروفوالمحيطالذييتحكمفيميلادالظواهر أو إندثارها، كما أن المنهجالوصفييعدمصدرالتزويدعلماء السياسة بالأدلة المثبتة أو المنفية لمنطق النظرية، إضافة إلى أنه يسمح لنا بفهم الحاضر، أو على الأقل هو أداة أساسية للوصول إلى فهم المتغيرات المرتبطة بالأوضاع القائمة .

3 –**المنهج الإحصائي :**

يعرف الإحصاء بإعتباره أعدادا أو أرقاما يمكن أن تلخص إما توزيعات القيم على المتغيرات أو العلاقات بين المتغيرات كما أصبح المنهج الإحصائي يستخدم من قبل العلماء في العديد من الموضوعات التي يمكن أ، تخضع للقياس أو الكم، وقد تم توظيف هذا

المنهج خاصة فيما يتعلق بإحصائيات حول عدد الدوائر التي تم تدعيمها بإصدار جوازات السفر البيومترية وكذا عدد الجوازات المنجزة خلال سنة 2020 .

إضافةإلىالمناهجفقدتماستخدامعددمنالإقترباتالمستعملةفيحقلالعلومالسياسيةوالمتمثلةفي:

1 – **الإقترابالإتصالي :**

وذلكلتحديدالعلاقةبينالحاكموالمحكوممودبإنعكاسها على مستويات وإتجاهات أداء الجماعات المحلية ، في مجال التنمية المحلية .

2 –**الإقتراب الوظيفي :**

ويساعدعلىإبرازالأدوارالوظيفية،

حيثتمتناولإختصاصاتالجماعاتالمحليةفيالجزائرمعالتركيزعلىالإختصاصاتالتنموية.

صعوبات الدراسة :

واجهنابعضالصعوباتفيإطارإعدادهذهالدراسةخاصةفيشقهاالتطبيقي،

وتتمثلفيصعوبةالحصولعلىبعضالمعلوماتالمختلفةالتيلهاعلاقةمباشرةبموضوعالمذكرة،نظرالإضفاء طابعالسريةعليهامنقبلموظفيالهيئاتالعموميةالتيتمماللجوءإليهالهذاالغرض ، يضاف إلى ذلك قلة المراجع بسبب عدم إهتمام المسؤولين بموضوع الدراسة أو ربما إهمالهم له ، كما أن جائحة وباء كورونا ساهمت بشكل كبير في تعطيل مسار إنجاز المذكرة من كل النواحي .

تقسيمات الدراسة :

للإجابةعلىالإشكاليةالمطروحةتمتقسيمهذهالدراسةإلى ثلاثة فصول حيث : يشمل الفصل الأول منها الجوانب النظرية حول تكنولوجيا المعلومات والجماعات المحلية من خلال التطرق لمختلف المفاهيم المتعلقة بالمتغييرين وكذا إبراز الأهداف والخصائص التي يمتازا بها ، أما الفصل الثاني فقد تناولنا فيه التحول من الخدمة التقليدية إلى الخدمة الإلكترونية وقد قسم إلى مبحثين، شمل المبحث الأول آفاق الجزائر الإلكترونية من خلال التطرق للحكومة الإلكترونية في الخطاب الرسمي والتي مهدت لثورة الإدارة الإلكترونية بالجزائر ثم التطرق لأبرز إسهامات الحكومة الجزائرية في سبيل التحول نحو نظام الإدارة الإلكترونية ، إضافة إلى ذلك تناول المبحث آليات تخطيط وتنفيذ برامج الحكومة الإلكترونية خاصة بعد فشل مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر ، أما المبحث الثاني من هذا الفصل فقد خصص لدور تكنولوجيا المعلومات في تحسين أداء الجماعات المحلية وتناولنا فيه دوافع تحول الإدارة المحلية إلى نظام الإدارة الإلكترونية ، ثم تطرقنا إلى أثر تطبيق التكنولوجيا على إدارة الجماعات المحلية ومظاهرها ، أما الفصل الثالث فقد خصص للجانب التطبيقي بحث تناولنا في هذا الفصل بعض النماذج عن التسيير الإلكتروني للجماعات المحلية ، ثم تطرقنا إلى تحديات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر وتحديات الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية مع إقتراح مجموعة من الحلول الممكنة التي من شأنها تفعيل الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية الجزائرية .

الفصل الأول

تمهيد :

عرف نظام الإدارة المحلية منذ زمن بعيد ، غير أنه لم يتخذ شكله القانوني ، و سمته النظامية الحديثة .

فقد أصبحت الدول لتشعب وظائفها تظطلع بدور جديد في تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية و السياسية لشعوبها ، و تغير هدفها من المحافظة على الوضع و الأمن القائم إلى المبادرة بالتغيرات الإقتصادية و الإجتماعية .

و نظرا لإتساع نطاق و مجال تدخلها فقد تعاظم في الوقت الحالي إعتمادها على التكنولوجيا بكل أنواعها ، حيث أصبحت التكنولوجيا ضرورة ملحة من ضروريات العصر ، خاصة بالمقارنة مع دورها الفعال في مختلف الميادين .

و كلما زادت حاجة المؤسسات إليها ، كلما زادت إستمراريتها و إستحداثها و بالتالي تطويرها و مع تطور الوسائل الإلكترونية في المجتمعات الحديثة ، و استخدامها في المعالجة الرقمية للبيانات زادت أهمية تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات حتى صارت إلى ماهي عليه الآن.

وفيهذاالفصلسنحاولالإلمامبمختلفالجوانبالمتعلقةبالجماعاتالمحلية، وكذا تكنولوجيا المعلومات أو الإدارة التكنولوجية منخلالالمباحثالرئيسيةالتالية:

1-مفاهيم حول تكنولوجيا المعلومات، و الحكومة التكنولوجية ، و أهميتها و أهم مميزاتها .

2-مفاهيم عامة حول الجماعات المحلية و أهدافها و خصائصها.

المبحث الأول : الإطار النظري لتكنولوجيا المعلومات .

كان للتطور السريع في علوم الاتصال وتكنولوجيا المعلومات التأثير الأكبر على تطوير جميع أساليب العمل ، وهذا لم يستبعد الأنشطة الحكومية ، سواء كانت كذلك ، أعمال أنظمة العمل الداخلية للحكومة ، وأساليب الحفاظ على المعلومات واسترجاعها ، أو أتمتة علاقاتها مع الأطراف التي تطلب معالجتها وخدمتهم ، أو تبادل المعلومات بين الوكالات الحكومية المختلفة ، وهذا ما يسمى بالحكومة الإلكترونية ، وهي من أهم الميزات في كسر حواجز الوقت والمسافة في تعاملات الحكومة مع هذه الجهات لتقديم الخدمات لها ، و "تبادل أجهزتها للحصول على المعلومات بحيث تصبح هذه الخدمات الحكومية أكثر توفرًا وأقرب إلى العملاء الحكوميين ، من أجل تحقيق تكاليف أقل وزيادة الإيرادات وزيادة درجة الشفافية ، بالتعامل مع الأطراف التي تتعامل معها ،وتكونالمحصلةالنهائيةهيتحسنالأداءالحكومي،و زيادةإنتاجيتهورفعكفاءةومقدراتالمواردالبشرية.[1]

وبالتحدث عن الوطن العربي ، فقد تطورت عدة مدن رئيسية إلى أقاليم كبرى موسعة و بعضها يعتبر كأقاليم ناشطة . إن هذه المناطق الإقليمية الجديدة للتحضر مثيل إلى جلب قضايا معقدة ذات صلة بكل آليات الإدارة التكنولوجية .[2]

---

[1]إلياس شاهد، الحاج عرابة، " تجربة تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر"، (**المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية و المالية** ،ع.3 ،2016) ، ص.122.

[2]مايكل جونز ، **حالة المدن العربية – تحديات التحول الحضري**–،تر(ديانا نغوي) ، ط.2 ، (كينيا: 2012) ، ص09 .

المطلب الأول : بروز و تطور تكنولوجيا المعلومات و الإتصال .

عبر التاريخ ، كان يُنظر إلى الإتصال في مراحله المبكرة على أنه نقل الأخبار من شخص إلى آخر بعدة وسائل ، لكن هذه الأساليب ظلت متخلفة. وبعد وصول العصر الحديث ، حيث تم استخدام وسائل أخرى أسرع لنقل المعلومات ، مثل الراديو والتلفزيون والهاتف والكمبيوتر ، لتسجيل المعلومات وحفظها ثم نقلهم عبر الشبكات الداخلية وموسوعة تغطي العالم والتي جمعت القارات معًا وجعلتها قرية صغيرة. ظهرت أول أجهزة الحوسبة غير التقليدية في مصر حوالي عام 50 قبل الميلاد. بعد فترة طويلة ، بدأت الاختراعات في التطور في تكنولوجيا الكمبيوتر والمعالجات الدقيقة والبرمجيات وشبكات الإتصالات. وقد مكّن هذا التطور الحقول المعزولة من الانفتاح والسماح بالمشاركة في جميع مناطق العالم.[1]

_ مرحلة عصر المعلومات : تعد هذه المرحلة أحدث ماعاشته البشرية من تطور، وذلك بداية من النصف الثاني من القرن العشرين حتى يومنا هذا، و هي الفترة التي يعتمد المجتمع للتطور فيها على المعلومات أساسا، و ذلك بالإستغلال الرشيد لتكنولوجيا المعلومات و ما تتيحه من فرص لإكتساب و إستغلال المعلومات لتوليد المعرفة فهذه المرحلة لم تنشأ فجأةبل كانت موجودة طوال تاريخ البشرية، منذ قرع وعلامات الدخان لإبلاغ الإشارات

[1] زرزار العياشي ، عياد كريمة "**استخدامات تكنولوجيا المعلومات و الإتصال في المؤسسة الإقتصادية و دورها في دعم الميزة التنافسية**" ، (الأردن: دار صفاء للنشر و التوزيع 2016)، ص36.

حتىالإتصالات السلكية و اللاسلكية، لكن لم تأخذ حضها من الرعاية إلا مؤخرا. إن الفترة التي

نعيشها الآن هي فترة بداية مجتمع المعلومات فلم تعد الأرض هي قوام المجتمع، ولم يعد رأس المال هو قوام المجتمع كما كان عليه الحال في المجتمع الصناعي، و إنما أصبحت المعلومات هي قوام المجتمع المعاصر .[1]

المطلب الثاني : مفهوم تكنولوجيا المعلومات و الإتصال .

إن مصطلح تكنولوجيا المعلومات و الإتصال ليس مفهوما وحيد المعنى و التخصص، فهو من إهتمامات عدة تخصصات: الرياضيات، الإعلام الآلي، هندسة الإتصالات ، الفلسفة و غيرها .[2]

يعرف رويلي Rowlly تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات بأنها :" جمع و تخزين وبث بإستخدام المعلومات ولا يقتصر ذلك على التجهيزات المادية أو البرامج ، ولكن بتصرف كذلك إلى أهمية دور الإنسان و غاياته التي يرجوها من تطبيق و إستخدام تلك التكنولوجيا و القيم و المبادئ التي يلجأ إليها لتحقيق خبراته ".[3]

---

[1] فتحي عبد الهادي ،**المعلومات و تكنولوجيا المعلومات على أعتاب قرن جديد** ، (مصر: مكتبة الدار العربية للكتاب، 2000)، ص19 .

[2] فيصل دليو ، **التكنولوجيا الجديدة للإعلام و الإتصال** ، ط1،(الأردن: دار الثقافة ، 2010)، ص26.

[3] حسين محمد أحمد عبد الباسط ، "التطبيقات و الأساليب الناجحة لإستخدام تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات في تعلم الجغرافيا" ،**مجلة التعليم بالأنترنيت** ، العدد5 ،(مارس 2005)، ص3.

ويعرف "وبستر" Webster 1995 "، مجتمع المعلومات من خلال خمس زوايا لكل منها تعريف كالآتي :

1)التعريف التكنولوجي : و هو الذي يركز على الإكتشافات الفنية الحديثة و تلاحم كل من الإتصالات عن بعد مع الحاسبات الآلية .

2) التعريف الإقتصادي: وهو الذي يركز على دور المعلومات في الإقتصاد بصفة عامة.

3) التعريف الوظيفي : حيث يشير إلى الوظائف و الأنشطة المعاصرة التي تركز أساسا على الأنشطة المعرفية و المعلوماتية .

4) التعريف الشبكي أو المكاني: حيث التركيز على الأماكن عن طريق تطوير الشبكات .

5) التعريف الثقافي : حيث التركيز على مدى تأثير أساليب الإتصال و الإعلام على حياتنا اليومية . [1]

تعرفتكنولوجياالمعلوماتبأنهاعبارةعنتلكالأدواتالتيتستخدملبناءنظمالمعلوماتالتيتساعدالإدارةعلىاستخداماالمعلوماتلدعمإحتياجاتهافيمجالإتخاذالقراراتوالعملياتالتشغيليةفيالمؤسسة .[2]

---

[1]أحمد بدر، جلال الغندور و ناريمان إسماعيل متولي، **السياسة المعلوماتية و إستراتيجية التنمية** "دراسات شاملة لمصدر الوطن العربي و بعض البلاد الأوروبية و الأمريكية و الأسيوية و الإفريقية،(مصر : دار غريب، 2001) ، ص19.

[2]لمين علوطي ، **أثر التكنولوجيا المعلومات و الإتصال على إدارة الموارد البشرية** ، أطروحة دكتوراه، ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، (جامعة الجزائر: سنة 2008/2007) ، ص 48.

تكنولوجيا المعلومات هي مجموعة من الأدوات والأساليب التي تستخدم لإنتاج وتجهيز وتقديم المعلومات للمستخدم وتشمل هذه الأدوات تقنيات تتعلق ببرامج الكمبيوتر والأجهزة التي تستخدم للتجهيز .[1]

تكنولوجيا المعلومات هي الأدوات والتقنيات التي تستخدم لنظم المعلومات لتنفيذ الأنشطة الحاسوبية على اختلاف أنواعها وتطبيقاتها وتشمل كل من عتاد الحاسوب، والمكونات المادية للحاسوب، برامج الحاسوب، حيث تتضمن برامج الحاسوب كل من نظم تشغيل وبرامج تطبيقات وتكنولوجيا التخزين.[2]

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف تكنولوجيا المعلومات على أنها أداة تعتمد على جميع الوسائل والأجهزة المطورة للحصول على بيانات ومعالجتها وتخزينها وتحويلها إلى معلومات ذات موثوقية وجودة عالية للاستفادة منها في الوقت المناسب، والتي تساهم بدورها في اتخاذ القرارات الرشيدة.

---

[1] BahramMeihami، BahramMeihami، Hussein Meihami، **The Role & Effect of Information Technology and Communications on Performance of Independent Auditors (evidences of audit institutions in Iran** INTERDISCIPLINARY JOURNAL OF CONTEMPORARY RESEARCH IN BUSINES ، VOL 4 ، NO 12 APRIL 2013 ، p 831

[2] سعد غالب ياسين، **أساسيات نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات**، (الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع ، 2009) ، ص44.

المطلب الثالث :مفهوما لإدارة الإلكترونية و مميزاتها .

إن الفترة التي نعيشها الآن هي فترة بداية مجتمع المعلومات فلم تعد الأرض هي قوام المجتمع، ولم يعد رأس المال هو قوام المجتمع كما كان عليه الحال في المجتمع الصناعي، و إنما أصبحت المعلومات هي قوام المجتمع المعاصر .[1]

أولا : تعريف الإدارة الالكترونية

:الإدارة الالكترونية من المفاهيم الحديثة فيمجال الإدارة إن التوسع في مفهوما لإدارة الالكترونية أدى إلى ظهور عدة تعاريف كل حسب المنظار أو الجانب الذي يراها الأساسي في الإدارة الالكترونية. من هذه التعاريف:

-**التعريف الأول** : عرفها كل من زهر شعبان العاني "إستراتيجية إدارية في عصر المعلوماتية، غايتها التوظيف ، الأمثل للموارد المعلوماتية و في إطار الكتروني حديث ،و في ظل اعتبارات التشغيل السليم للموارد البشرية و المادية و بالأسلوب الإلكتروني ليصار إلى تحقيق الكفاءة في تسخير الجهود و إنفاق الأموال بلوغ الغايات المستهدفة من قبل المنظمة المعنية .[2]

[1] فتحي عبد الهادي، **مرجع سابق** ،ص19 .

[2] مزهر شعبان العاني ،شوقي ناجي جواد، **الإدارة الالكترونية**، (الأردن : دار الثقافة للنشر و التوزيع ، 2013) ،ص33.

-**التعريفالثاني:**عرفهااخرون بأنها

"الجهودالإداريةالتيتتضمنتبادلالمعلوماتوتقديمالخدماتللمواطنين

وقطاعالأعمالبسرعةعاليةوتكلفةمنخفضةعبرأجهزةالحاسوبوشبكاتالانترنت،معضمانسريةامنالمعل

وماتالمتناقلة ".[1]

-**التعريفالثالث:** كماعرفهاالدكتورمحمدسميراحمد بأنها

"إستخداممالوسائلوالتقنياتالالكترونيةبكلماتقتضيه الممارسةأوالتنظيمأوالإجراءاتأوالتجارةأوالإعلان

".[2]

-**التعريفالرابع:** كماعرفهاالسالميعلاءعبدالرزاق

بأنها"الاستغناءعنالمعاملاتالورقيةوإحلالالمكتب

الالكتروني،عنطريقالاستخدامالواسعلتكنولوجياالمعلوماتوتحويلالخدماتالعامةإلىإجراءاتمكتبيةثم

معالجتهاحسبخطواتمتسلسلةمنفذةمسبقا ".[3]

-**التعريف الخامس** : الإدارة الإلكترونية تعني تحويل كافة الأعمال و الخدمات الإدارية التقليدية إلى أعمال و خدمات إلكترونية تنفذ بسرعة عالية و دقة متناهية بإستخدام تقنيات

---

[1] حسينمحمدالحسن،**الادارةالالكترونية،المفاهيم،الخصائص،المتطلبات**، ط.1 ، (الأردن: مؤسسةالوراقللنشروالتوزيع، 2010)،ص 29.

[2] محمدسميراحمد،**الادارةالالكترونية**،(الاردن : دارالمسيرةللنشروالتوزيع، 2008)،ص27.

[3] السالميعلاءعبدالرزاقمحمد،**الادارةالالكترونية**،(الأردن:داروائللنشر، 2007)،ص32.

الإدارة أو مايطلق عليه إدارة بلا أوراق .[1]

منهذهالتعاريفيمكنالقول بأن الإدارةالإلكترونيةهيبديلجديدفيالإدارة،يرتكزأساساعلىاستخدام الوسائلالإلكترونية منحواسيب،تقنياتالأنترنت،الأنترانت،الإكسترانتوالبرمجيات للقيام بالمهاماالإدارية بجهدأقلووقتأسرعوجودةعالية.

-**ثانيا** :مميزات الإدارة الإلكترونية .

تتميزالإدارةالإلكترونيةبمايلي :

-الأسلوبالأكثرفعاليةوكفاءةلتسييرالعملالإفتراضيمنحيثالتخطيطوالرقابة .

-

تتميزبخاصيةالقدرةعلىتحسينالفعاليةالتشغيليةمنخلالالإستثمارالأمثلللأرقىالتقنياتالمتاحةوالعقولالرقمية المدربةوالخبرة .

-القدرةعلىتحقيقأعلىدرجاتالسرعةورشاقةالحركةوالمرونةالعالية،التيتتجسدبتوفيرأيشيءفيأي وقت و أي مكان و بأي طريقة .

[1] د. مصطفى يوسف كافي ، **الإدارة الإلكترونية -إدارة بلا أوراق،** (سوريا : دار رسلان للطباعة ،2011) ، ص 54.

-تمتلكالإدارةالإلكترونيةثقافةراسخةتقومعلىشفافيةالمعلوماتوالتنافسيةبينالعاملين.

-تتميزبتقليصالتكاليفوتعزيزالأداءوتحسين قدرتها منحيث مستويات جودةالخدماتالمقدمة.

-كماتتميزالإدارةالالكترونية بأنهاموارد معلوماتيةتعتمدعلىالانترنت،وشبكاتالأعمالتميلإلىتجريد وإخفاءالأشياء ،ومايرتبط بها إلى الحدالذيأصبحالمالالمعلوماتيالمعرفيالفكريهوالعاملالأكثرفعاليةفيتحقيقأهدافها،والأكثركفاءةفيإستخداممواردها،فيحينتتميزالإدارةالتقليدية بأنها إدارةالأشياء، أيمواردماديةتخفيخلفهاكلمايتعلق لمعلوماتإلىالحدالذيلميكن بالإمكانالحديثعنرأسالمالالمعلوماتي إلا في أضيق الحدود .[1]

[1] نجمنجمعبود،**الادارةالالكترونية**، (الأردن :داروائلللنشر ، 2008)،ص126.

المبحث الثاني :الإطار النظري للجماعات المحلية .

قبل التطرق إلى مفهوم الجماعات المحلية وجب أن نعرف أنه تعددت تسمياتها في تطبيقات الدول من دولة إلى أخرى ، وذلك حسب درجة الأخذ بها والإعتماد عليها، والمصطلح الأكثر شيوعا هو الإدارة المحلية تمييزا لها عن الإدارة المركزية .

إن الأعباء المتزايدة التي تثقل كاهل المركزية الإدارية وتوسيع المسؤوليات على أكتافها جعلت السلطات المحلية شريكها الرئيسي ومساعدها ، من خلال تمثيل المركزية الإدارية في المناطق المحلية وإدارة الشؤون العامة المحلية [1]، وقد وسعت معظم الدول الحديثة وظائفها وانخرطت في مجالات عديدة لتحقيق الأهداف الاجتماعية ومن هنا جاءت فكرة الهيئات المحلية .

إن وجود إدارة محلية إلى جانب إدارة مركزية ضروري ويؤدي إلى نتائج تمتد فيها صلاحيات الإدارة المركزية على حساب الإدارة المحلية وتعتمد الإدارة المحلية الأسس والمقومات التي تدعمها في الحكم الرشيد .[2]

المطلب الأول :مفهوم الجماعات المحلية .

---

[1] _ زرقاوي رتيبة ، **إصلاح و تطور منظومة الجماعات المحلية في الجزائر و أثره في التنمية واقع و آفاق من 1990 إلى 2015**، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية،(جامعةخميس مليانة، 2015)، ص 41.

[2] محمدالصغيربعلي،**قانونالإدارةالمحليةالجزائرية** .(الجزائر: دارالعلومللنشروالتوزيع، 2004)ص29 ،28

في الماضي كانت مهمة الدولة ممثلة في مجالات الأمن والعدالة والدفاع ، حتى تطورت مهمتها للتعامل مع القضايا الإجتماعيةوالإقتصادية والثقافية وغيرها ، هذا التنوع في الأنشطة وتعدد المهام أجبرها على إنشاء هياكل لمساعدتها تسمى الجماعات المحلية.[1]

حددت للجماعات المحلية عدة تعريفات ، أحدها أن الجماعات المحلية هي مجموعة من الهيئات التنفيذية والفنية على المستوى المحلي ، تدير الشؤون العامة والخدمات المحلية[2] ،قد تكون منتخبة أو معينة ، وتمارس إختصاصها عن طريق النقل أو التفويض ، أي توزيع الوظيفة الإدارية في الدولة ، بين أجهزتها المركزية في العاصمة والمنظمات المحلية المستقلة عنها ، وبالتالي فهي وسيلة لتنظيم الدولة من شأنها تحقيق باللامركزية الإدارية.[3]

كما عرفها علماء الإدارة بأنها أسلوب إداري يتم بمقتضاه تقسيم إقليم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي، يشرف على إدارة كل وحدة هيئة محلية تمثل الإدارة العامة على

---

[1]بسمعولمي ، " تشخيص نظام الإدارة المحلية و المالية المحلية في الجزائر " ، **مجلة اقتصاديات إقتصاديات إفريقيا** ، عدد 4 ، ص258.

[2]زرقاوي رتيبة، **مرجع سابق**، ص42.

[3]عثمان عزيزي ، **دور الجاماعات و المجتمعات المحلية في التسيير و التنمية بولاية خنشلة** ، مذكرة ماجيستسر في التهييئة العمرانية كلية علوم الأرض والتهيئة العمرانية،(جامعة قسنطينة،2008)، ص25.

أن تستقل هذه الهيئات بموارد مالية ذاتية وترتبط بالحكومة المركزية بعلاقات يحددها القانون.[1]

يعتبر تعبير الجماعات المحلية تعبير إصطلاحي، يراد به الهيئات الإقليمية المعترف بها قانونا والمخول لها إدارة وتسيير المرافق المحلية في ظل توزيع السلطة، وفي ظل اللامركزية، أي في ظل الأساليب الإدارية الحديثة التي تهدف إلى توزيع الوظائف الإدارية بين السلطات المركزية في الدولة .[2]

الإدارة المحلية: هي أسلوب من أساليب التنظيم المحلي ، يتضمن توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات محلية منتخبة ومستقلة تمارس ما يناط إليها من إختصاصات تحت إشراف الحكومة المركزية [3] ،كما عرفت أيضا على أنها مجموعة من الأجهزة والوحدات الإدارية الموجودة في الدولة والتي تكون في مستوى إقليمي من الحكومة الوطنية.[4]

---

[1]صالح ساكري ، **المعوقات التنظيمية و أثرها على الجماعات المحلية** ، مذكرة ماجيستير في علم الإجتماع ، (كلية العلوم الإجتماعية و الإسلامية ، جامعة باتنة)، ص169.

[2]HAMMDAOUI SMAIL LES RESSOURCES FISCALES DES COLLECTIVITES LOCALES MEMOIR DE FIN DETUDES LEDF 1986 PAGE 02

[3]طارق مجدوب ، **الإدارة العامة و العملية الإدارية** ، (بيروت ، لبنان : منشورات الحلبي ،2003) ص121.

[4]عمر صدوق ،**دروس في الهيئات المحلية المقارنة** ، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 1988) ص19.

فالجماعاتالإقليميةمنالأساليبالإداريةلتسييرالأقاليمالمحلية،فهيعلىعكسالمركزيةالإدارية، بحيثتسمحللمنتخبينالمحليينبتسييرشؤونالإقليمالمحلي،ومشاركةالمواطنينالمحليينفيتسيير شؤونهمبأنفسهمعبراختيارممثليهم،وتفاعلهممعالسلطاتالمحليةفيتسييرالشأنالمحلي.[1]

وإضافةإلىماسبق ،فقدعرفهاأحدالمفكرينالإنجليزبأنهاذلكالجزءمنالحكومةالأمأو الدولة،الذييختصأساسابالمسائلالتيتهمسكانمنطقةمعينةأومكانمعين،إلىجانبالمسائلالتي يربالبرلمانملائمةإدارتهابواسطةسلطاتمحليةمنتخبةتعملعملاالحكومةالمركزية .[2]

أمافيالجزائرفيطلقعلىالجماعاتالمحليةإسمالبلدياتوالولايات،وتضممجموعةسكانية معينة،وتتمتعبالشخصيةالمعنويةوالإستقلالالماليوتحدثبموجبقانون،وعبارةالجماعاتالمحلية ظهرتلأولمرةفيالجزائربمقتضىالمادة **54**منقانون1947/09/20، والتي تنص على أن :" الجماعاتالمحليةفيالجزائرهيالبلدياتوالولايات" .[3]

المطلب الثاني: أهداف الجماعات المحلية .

---

[1]محسن يخلف، **دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولاية بسكرة** ، مذكرة ماستر في العلوم السياسية ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، (جامعة بسكرة، 2014)، ص10.

[2]منير إبراهيمشلبي،**المرفقالمحلي – دراسةمقارنة**، (مصر : دارالفكرالعربي، 1997)،ص1

[3]يوسفي نور الدين، **الجباية المحلية و دورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**، مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية ،(جامعة بومرداس،2009)، ص23.

إنتطبيقأسلوبالإدارةالمحليةفيدولةمايهدفإلىتحقيقعدةأهدافالتيتحددأساليبتشكيلنظمالإدارةالمحليةوهيا كلبناءها، لأنتشكيلالنظاملايغدوأنيكونوسيلةلتحقيقالأهدافالمرجوةالتياقتضتتطبيقه، ومنجملةالإدارةالمحليةنذكرمايلي:

1. **الأهداف السياسية:**

ترتبطبمقوماتالإدارةالمحلية والمتمثلةأساسافيمبدأالإنتخابلرؤساءالمجالس المحلي وأنماطالعملالسياسيالذييتبعفيالمبدأ وفيإطارتلكالأهدافيمكنذكر الأهدافالفرعيةالتالية :

التعددية :يقصدبالتعدديةتوزيعالسلطةفيالدولةبينالجماعات والمصالحالتنافسية، وتعتبرالمجالسالمحليةمنبينأهمالجماعاتالتيتشاركالحكومةالمركزية اختصاصاتها وسلطاتها،فالتعدديةفيصنعالقراراتتتيحللوحداتالمحليةنفوذقويا فيالمشاركةفيصنعالسياساتفيميادينمهمةكالتعليم والصحة والإسكانوالثقافة والأمنوغيرها[1].

تجسيدالديمقراطية:تعتبرالإدارةالمحليةصورةمنصورالتسييرالذاتيووسيلةفعالةلإشتراكأفرادالشعبالمنتخبينفيممارسةالسلطة وهيعلامةمنعلاماتديمقراطية نظامالحكمفيالدولة،حتىإنأحدالفقهاءقالكمااستعانتالسلطةبالإدارةالمحليةو

[1] عزراوي عبد الرحمان ، **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، (جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ،2011/2010)، ص98.

مجالسها المنتخبة كلما كان ذلك مؤشرا على ديمقراطية في نظام الحكم، ذلك أن الديمقراطية إذا كانت تفيد حكم الشعب لنفسه، فإن الإدارة المحلية تجسد هذا المبدأ، إن المجالس المحلية منشأها لا المدينة أو القرية هي التي تبني قوة الشعوب الحرة وتجسد مبدأ تقرير مصيرها بنفسها، وهي مدرسة لتكوين المنتخبين فيشتنا المجالات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والثقافية، وغني عن البيان أنمها ما الإدارة المحلية تختلف حسب المذهب المتبع داخل الدولة كما إذا كان فردا أو اشتراكيا .[1]

2.الأهداف الإدارية :

إن تطبيق اللامركزية في إتخاذ القرارات الخاصة بالشأن المحلي يحقق السرعة والدقة والكفاءة في الإستجابة لمتطلبات وإحتياجات السكان المحليين ،بما يحقق الكفاءة في تزويد المناطق والأقاليم بالخدمات العامة لأنه بخلاف النمط المركزي في الإدارة فهو يتميز بخاصية الحساسية أي تأثره بأداء وإنتقادات السكان المحليين.

-ويمكن تلخيص الأهداف الإدارية لإدارة المحلية فيما يلي:

-النهوض بمستوى الخدمات وأدائها في المجتمعات المحلية.

-التخفيف من أعباء الأجهزة الإدارية المركزية والحد من ظاهرة التضخم التي منحتبها تنظيمات الأجهزة الإدارية فيظل الأسلوب المركزي.

[1] محمد أنسقا سم جعفر ،**ديمقراطية الإدارة المحلية الليبرالية والإشتراكية**،(الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية،الساحة المركزية بن عكنون ، ف1،1985) ، ص111.

-إتاحةفرصتجريبيةنظمإداريةمختلفةعلىمستوىضيق

وحدودلبحثمدىإمكانيةتعميمهافيضوءالنتائجفيدائرةالدولةالمتسعة.

-

كماأنهاتساهمفيتحقيقالكفاءةالإداريةخاصةفيالنواحيالإقتصاديةالملحةوالتيغالباماتكونعلىجدولأولويا

تلشأنالمحلي، والقضاءعلىبيروقراطيةالإداراتالمركزيةالحكومية

وخلقجومنالتنافسبينمختلفالجماعاتالمحلية واستفادتهامنتجاربعضهاالبعض .[1]

3.الأهداف الإجتماعية :

يتمثلنظامالإدارةالمحليةفرصةحقيقيةلتحقيقجملةمنالأهدافالإجتماعية نذكرمنها:

تحقيقرغباتواحتياجاتالسكانالمحليينمنالخدماتالمحليةمايتفقمعظروفهمأولوياتهم،

حيثانوجودمجلسمحليفيرقعةجغرافيةمحددةيشعربمسؤوليةاجتماعيةاتجاهالمواطنين،

إذالايوجدأنينعكسذلكعلىزيادةالمستوىالإقتصاديوالإجتماعيلهم وارتفاعمستوىالصحةوالتعليم

والحدمنتلوثالبيئة، والحصولعلىالخدماتالمحلية

بيسر و سهولة .

شعور الفرد داخل المجتمعات المحلية بأهميته في التأثير على صناعة و تنفيذ القرارات المحلية مما يعزز ثقته بنفسه ، و يزيد إرتباطه بالمجتمع المحلي الذي ينتمي إليه .

هيخطوطأولىنحوتطويرروحالمواطنةالحرة .

[1] عزراوي عبد الرحمان ، **المرجع السابق** ، ص100.

كماتساهمالجماعاتالمحليةفيربطالحكومةالمركزيةالشعبية

وهوماينعكسإيجاباعلىالسكانالمحليينوتلبيةحاجاتهمكماتساهمفيترسيخالثقةفيالمواطن

واحترامرغباتهفيالمشاركةفيإدارةالشأنالعام،كماتنميالإحساسبالإنتماءللوطنلدىالمواطنين.[1]

تسهم الإدارة المحلية في دعم ترسيخ الثقة بالمواطن وإحترام حريته، إرادته ، و رغبته في المشاركة في إدارة شؤونه المحلية لتحقيق التنمية الوطنية الشاملة .[2]

إن الهدف الرئيسي من الأخذ بنظام الإدارة المحلية هو خدمة الإنسان ، فهو الوسيلة والغاية من كل نشاط إداري ، كما تنطلق فلسفة الإدارة من الدوافع والأهداف التي أنشأ من أجلها، ومن خلال العوامل البيئية الداخلية والخارجية التي ساهمت في تكوينها، وقدرة أنظمة الإدارة المحلية على التكيف لضمان ديمومة استمرارية هذه الأنظمة .[3]

المطلب الثالث :خصائص الجماعات المحلية .

يوجدمجموعةمنالخصائصبالجماعاتالمحلية والتينذكرمنهاكمايلي:

_الإستقلال الإداري :

الإستقلالالإداريمعناهإنشاءأجهزةتتمتعبكلالسلطاتوالصلاحياتاللازمة

،بحيثيتمتوزيعالوظائفالإداريةبينالحكومةوالهيئاتالمحلية

---

[1] عزراوي عبد الرحمان ، **المرجع السابق** ،ص104 .

[2] محمد محمود الطعامنة ،**نظام الإدارة المحلية في الوطن العربي** ، الملتقى العربي الأول ، (عمان ،2003)، ص16 .

[3] د. شرف الدين ،**مبادئ الإدارة المحلية** ، (صنعاء : بدون د.نشر،1995) ، ص262.

المستقلة

وهذافيإطارنظامرقابةمشددةمنطرفالحكومةالمركزيةعلىالوحداتالمحليةحيثتتحققالإستقلاليةالإداريةف

يالجماعاتالمحليةمنخلال:

1_ وجودمصالحمحليةمتميزةعنالمصالحالوطنية :

يرجعسببمبدأقياسنظامالاللامركزيةإلىوجودمصالحأوشؤونمحليةتتمثلفيذلكالتضامن،الذييعبرعناهتمام

اتواحتياجاتسكانالإقليمأوجهةمعينةمنالدولتختلفعنالإحتياجات والمصالح والشؤونالوطنيةالعامة

والمشتركةبينجميعالمواطنينبالدولة.[1]

2_ تتمتعالهيئاتالإقليميةبالشخصيةالمعنوية :

تعتبرالشخصيةالمعنويةالمسندالقانونيلتوزيعالوظيفةالإداريةبالدولةمنخلالإعطاءبعضالأجهزةالإست

قلالالقانونيحتىتتمكنمنالقيامبنشاطاتهابمايترتبعن

ذلكمنحقوق ومنالتزامات وتحملللمسؤولية .

وإنإضفاءالشخصيةالمعنويةالعامةعلىالهيئاتالمحلية ،

يحققالحريةفيالتصرفويحكمالإستقلاللذييجبأنتتمتعبهمنمواجهةالسلطةالمركزية،

ممأدىبهذاإلىتأكيدالشخصيةالمعنويةللوحداتالمحليةمنالناحيةالفقهيةوالقانونية .

3_تشكيلالمجالسالمحليةبأسلوبالإنتخاب:

---

[1] شرفيأمينة، **دورالحوكمةفيتحسينالإدارةالمحليةالجزائرية** ،

مذكرةمكملةلنيلشهادةالماسترعلومسياسيةتخصص،تنميةسياسيةواقتصادية،كليةحقوقوالعلومسياسية(جامعة 8 ماي 1945 ، سنة 2013)، ص22.

لاينبغيأنتمنحالمجالسالمحليةالشخصيةالإعتباريةلصفاتاستقلالهابللابدمن

الأخذبالإنتخابكطريقةلتشكيلهذهالمجالسأوغالبيتهاعلىالأقل،ذلكأننظاماالإدارةالمحليةلايهدفقطإلد

تحقيقأهدافإداريةوتقديمالخدماتللمواطنينبصورةجيدةفحسب،

ولكنهفيالوقتذاتهيهدفإلىتحقيقأهدافسياسيةتتمثلفيترسيخالمنهجالديمقراطي

والسماحللمواطنينأنينتخبوامنيمثلهمعلىالمستوىالمحلي.

وتتمتعهذهالإستقلاليةبعدةمزاياانذكرمنها.

_ تخفيفالعبئعنالإدارةالمركزيةنظرالكثرة وتعددوظائفها.

_ تجنبالتباطؤوتحقيقالإسراعفيإصدارالقراراتالمتعلقةبالمصالحالمحلية.

_ تحقيقمبدأالدموقراطيةعنطريقالمشاركةالمباشرةللمواطنفيتسييرشؤونه المحلية .[1]

4-الإستقلالية المالية :

إنتمتعالجماعاتالمحليةبالشخصيةالمعنويةوالإستقلالالإداري،

وجبالإعترافلهابخاصيةالإستقلالالمالي، أوالذمةالماليةالمستقلة،

ويعنيهذاتوفيرمبالغأومواردماليةخاصةللجماعاتالمحليةتمكنهامنأداءمهامها، الموكلةإليها،

وإشباعحاجاتالمواطنينفينطاقعملها، وتمتعهابحقالتملكلأموالالخاصة .

ومنخلالهذهالميزة (الإستقلالالمالية) يمكنللجماعاتالمحليةمنإدارة ميزانيتهابكلحرية

وذلكفيحدودماتمليهاالسياسةالإقتصاديةللدولة، حتىلايكون لذلكتأثيرعلىمجرىنموالنشاطالإقتصادي

[1] الدكتورمحمد عبدللهالعربي،دورالإدارةالمحليةوالبلدياتفيتنميةالمجتمعاتاقتصادياواجتماعيا،مقالمنشورفي(**مجلةالعلومالإدارية**)– العددالأول – السنةالتاسعة ،أبريل ، 1967، ص43.

.غيرأندرجةالإستقلاليةهذهتقلصت

فيالوقتالحاليلنتيجةالعجزالكبيرالذيآلتإليهالعديدمنالبلدياتوالولاياتوالعديدمنالمدن

والمناطقالمحليةفيالدولالناميةونتيجةاللجوءإلىمواردالتمويل الخارجيفيإعانات وقروض،

ماجعلهاتخضعالرقابةمركزيةصارمة، وهوما يمثلفرقالمبدأالإستقلاليةالعالية.

بتوازنإجراءاتهامعنفقاتهايقومالواليبتنفيذهافوراحيثأنالقاعدةالعامةتفوضتوازنالميزانيةالمحلية،

أماالسلطةالرقابيةفإنلهاكلالصلاحياتمايمكنهامنفرضإحترامهذاالتوازن.[1]

[1]شرفيأمينة، **المرجعالسابق** ، ص،25.

خلاصة الفصلالأول :

منخلالدراستنالهذاالفصلتبينلناأنالجماعات

المحليةتكتسيأهميةبالغةنظرالأهميتها،بالنسبةلكيانالدولةوقيامهافهيتبنىعلىأساسدستوري،وقانوني،من نجهة،ومنجهةأخرىبحكمحاجةالمواطنإلىهذاالأسلوبفيالتنظيمالإداريلغرضتقريبالإدارةمنالمواطن،وكذاتمييزالمصالحالمحليةعنالمصالحالوطنية،كماتعدالجماعاتالمحليةالأسلوبالأقربللحفاظعلىالنظامالعامفيالدولة،وتحقيقالتنميةالمحلية،فيحدودهاالإقليمية.

و من خلال ما تعرضنا لدراسته عن تكنولوجيا المعلومات و الإدارة التكنولوجية يمكننا إستنتاج أن

التطورالمتسارعفيعلومالاتصالوتقنيةالمعلوماتكانلهالأثرالأكبرفيتطويروتنميةأساليبالأعمالكافة خاصة الإدارةالإلكترونية التي

تعتبرنقلةحضاريةوثقافيةللمجتمعات،حيثيتسعنطاقتأثيرهاليشملكافةالجوانبالسياسيةوالإقتصاديةوالإجتماعية .

إضافة إلى الإرتباط الوثيق بين إستخدام الإدارة المحلية لتكنولوجيا المعلومات في سبيل تحقيق أهدافها .

الفصل الثاني

تمهيد :

تمثلالإدارةالعموميةبالنسبةللدولوالحكوماتالأداةالتنفيذيةالتيتعتمدعليهافي تحقيقسياساتهاالمختلفةفيشتىالمجالات .لذلكفإنتحقيقالنجاعةفيأداءهذهالإدارةمن خلالتحسينحكامتهايعتبرمنبينالمسائلوالغاياتذاتالأولويةبالنسبةللحكومات.

و التحول نحو إستخدام الإدارة الإلكترونية بدل الإدارة التقليدية أصبح ضرورة ملحة لمواكبة الدول التي نجحت في هذا التحول ، وبقصدتحقيقتلكالغايةتعملالحكوماتفيكلمرةإلىمواكبةالتطوراتوالتحولات الحاصلة،خصوصافيقطاعإدارةالأعمال،منخلالإدخالتقنياتووسائلحديثةفي التسييرفيإدارتهاالعمومية،ولعلأهمهافيالعقودالأخيرة تكنولوجياالمعلومات والاتصالات.

إنالجزائر ،وعلىغرارالكثيرمنالدول،سعتوتسعىإلىتوسيعاستخدامهذه التكنولوجيافيإدارتهاالعمومية،خصوصافيالإدارةالمحلية،باعتبارهاالأقربللمواطن وفياحتكاكمباشرومستمربه.

المبحث الأول :آفاق الحكومة التكنولوجية في الجزائر .

يتطلب مشروع الحكومة الإلكترونية رؤية واضحة وتخطيطًا دقيقًا ، بالإضافة إلى توفير القدرات المادية والبشرية وتفعيل آليات الرقابة من قبل كبار القادة السياسيين كجزء من إستراتيجية وطنية شاملة للجميع ، يشارك فيها المستفيدون من المشروع مثل المؤسسات العامة والمواطنين والقطاع الخاص والمجتمع المدني.[1]

الجزائر، كالعديد من البلدان ، سعت وتسعى جاهدة لتوسيع إستخدام هذه التكنولوجيا في إدارتها العامة ، وخاصة في الإدارة المحلية ، لأنها الأقرب إلى المواطن والمتصل المباشر والدائم معه.[2]

المطلب الأول :الحكومة الإلكترونية في الخطاب الرسمي .

[1] بلعربيعبدالقادر ،لعرجمجاهدنسيمة،أمغبرفاطمة الزهراء،تحدياتالتحولالىالحكومةالالكترونية ، مداخلة بالملتقى الدولي العلمي الخامس،كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، (خميس مليانة ، 2012)، ص،14 .

[2] د .لحبيببلية ، **دورتكنولوجياالمعلوماتوالاتصالاتفيتحسينحكامة الإدارةالمحليةفيالجزائر**، مداخلة ألقيت ببكليةالحقوقوالعلومالسياسية ،جامعةعبدالحميدبنباديس– ، الموسوم : "التطوراتالتشريعيةفيمجالالترقية إستخدامتكنولوجياالمعلوماتوالاتصالاتفيالجزائر" ،20 مارس 2018. ص02.

منخلالتصريحاتالمسؤولينوالدوائرالرسميةحولتكنولوجياالإعلاموالاتصال،يظهراهتماماالدوائرالسياسيةفيالجزائربهذهالتكنولوجياتوالتيهيسمةالعصرالحاليوأنهامرحلةحتميةيجببلوغها.

(فيالوثيقةالتيقدمتهاالجزائرلقمةمجتمعالمعلوماتالتيعقدتبسويسراسنة 2003)أظهرتالنواياللولوجإلىمجتمعالمعلومات "**إنالجزائر تعتبرأنالنفاذإلىشبكةالمعلوماتيشكلشرطاأساسياًلكلتقدمسياسيواقتصاديواجتماعيوثقافي ... إنالتطورنحومجتمعالمعلوماتيتطلبتوفربنياتقاعدية .فيمجالالاتصالاتوتواجدهافيجميعالمناطقالمسكونةإلىجانبتوفربنياتقاعديةفيمجالالمواردالبشريةالكافيةوالمواردالماليةالضرورية** " وقدحددتالوثيقةالمسؤولياتالجديدة لوزارةالبريدوالمواصلاتوالتيأصبحتتسمىوزارة البريدوتكنولوجياتالإعلاموالاتصال،حيثتتحددمهامهافيتداركالتأخرفيمجالإستخدامتكنولوجياتالإعلاموالإتصال،وإدماج الجزائر فيالإقتصادالجديد .[1]

[1] بوخنوفةعبدالوهاب،المدرسةوالتلميذوالمعلموتكنولوجياالإعلاموالاتصال،رسالةدكتوراه ،قسمالإعلاموالاتصال،(جامعة الجزائر،2007) ، ص187.

(الخطابالذيألقاهرئيسالجمهوريةعبدالعزيزبوتفليقةبتاريخ 16 / 11 / 2005 في القمةالعالميةلمجتمعالمعلوماتالمنعقدبتونسسنة 2005)أكدعلىالنقاطالواردةفي ووثيقةالجزائر المقدمةبمؤتمرجينيف 2003 ومنهاالتأكيدعلىالإصلاحاتالاقتصادية وتحريرقطاع تكنولوجياتالإعلاموالاتصالوالتأكيدعلىالإجراءات التياتخذتتجاه المواطنينوالعملاءالاقتصاديينبهدفتشجيعاستخدامتكنولوجياتالإعلاموالاتصالمنها مشروع أسرتكومشروعالحضيرةالوطنيةللإعلاماآليسيديعبدالله ومشروعتزويد المدارسالجزائرية بأجهزةالكومبيوترواقامةالجامعةالإفتراضيةوالشبكةالمعلوماتيةللتعلم عنبعدومشروعشبكةالأنترنت الحكومية .[1]

(الملتقىالذينظمفي 29 منشهرمارس 2009 حولالحكومةالإلكترونية،الصحة الإلكترونية،التعليمالإلكترونيوالبلديةالإلكترونية، تمالتأكيدعلىأنمشروعالحكومة الإلكترونيةيهدفإلىتطويردعمالمؤسساتالإداريةوالإقتصاديةوتحسينمستوىمعيشة المواطنينمنخلالإستخدامهملتكنولوجياتالإعلاموالاتصال، كماأشارإلىأنالدولة تهدفمنخلالالحكومةالإلكترونيةإلىتحريكالإقتصادالوطني وجعلهإقتصادرقمي وتوفيرخدماتنوعيةللمؤسسات والمواطنين) .[2]

[1] إجتماعمصغرلقطاعالبريدوتكنولوجياتالإعلاموالإتصال " ، متاحفي-http://www mouradia.dz : تاريخ الإطلاع 2020/02/15

[2] المرجع نفسه .

المطلب الثاني :مساعي الجزائر لإدخال تكنولوجيا المعلومات في الإدارة الجزائرية .

يواجه تولي الإدارة العامة لوظائف الخدمة العامة تحديا صعبا ، من ناحية يجب أن تكون قادرة على أداء وظائف الخدمة العامة بفعالية ، ومن ناحية أخرى ، تلزمها بترشيد إدارتها من أجل أن تكون فعالة ، من خلال تحسين جودة الخدمات المقدمة للجمهور في أسرع وقت وبتكلفة أقل ، وهنا تظهر أهمية تكنولوجيا المعلومات والإتصالات من أجل التأكيد على الأهمية والمكانة التي تعلقها السلطات العامة على هذه التكنولوجيا ، وإن كان على مستوى الخطاب ، يجب مراجعة بعض النصوص ذات الصلة.

وفيهذاالصدد،نجدأنمنبينالأسبابالتيسيقتلتبريرسنالقانونالأساسيالعام للوظيفةالعموميةالمتضمنفيالأمررقم 06-03 المؤرخ في 15 جويلية 2006،[1]تلكالتي لهاعلاقةبعصرنةالوظيفةالعمومية،لاسيماتكييفعملياتالوظيفةالعموميةمعالمعطيات والمتغيراتالسياسيةوالإجتماعيةوالإقتصاديةوالعلميةوالتكنولوجيةالجديدة ،[2]

فينفسالسياق،نذكركذلكمبادرةالحكومةإلىإنشاءالمرصدالوطنيللمرفقالعام

[1]الجمهوريةالجزائريةالديمقراطيةالشعبية،**الأمررقم** 06-03 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتضمن **القانونالأساسيالعاملللوظيفةالعمومية**،الجريدةالرسمية،العدد 46 ، المؤرخة في 16 جويلية 2006 ، ص03.

[2]مجلسالأمة،**مجلةالفكرالبرلماني**،العدد 14 ،نوفمبر،2006 ، ص25.

بموجب المرسوم الرئاسي رقم 16-03 المؤرخ في 07 جانفي 2016 [1]، و الذي كلف بالعديد

منالمهام،منبينهادراسةواقتراحكلتدبيرمنشأنهالمساهمةفيقياماالإداراتوالمؤسساتوالهيئاتالعموميةبتنفيذ برنامجهاالخاصبعصرنةالمرفقالعام،حيثيقترحكلتدبيرمنشأنهأنيحفزتطويرالإدارةالإلكترونيةبإدخالالتكنولوجياتالحديثةللإعلاموالإتصالوتعميمها.

وفيمايتعلقبالحكومة،فقدحملمشروععملالحكومةمنأجلتنفيذبرنامجرئيس الجمهورية،العديدمنالإجراءاتوالتدابيرالتيترميإلىإدخالالتكنولوجياالمعلومات والإتصالاتفيالإدارةعموما،والمحليةعلىالخصوص .

وفيهذاالإطار،فقدوردفيالفصلالثالثمنهذاالمشروعتحتعنوانمواصلة عصرنةالحكامة،أنمنبينماستعملعليهالحكومةفيالمقامالأول :الحكامةالإقليمية والإدارية [2]"،فيمايخصتحسينتسييرالجماعاتالمحلية :تطويرالتسييرالإلكترونيللبلدية ، وفيمايخصعصرنةالإدارةالعموميةوتحسينجودةالمرفقالعام :فقدبذلتجهودمعتبرةمن أجلعصرنةالإدارةالعموميةوالمرفقالعام،وستتواصلهذهالجهود،لاسيامنخلال :

[1] الجمهوريةالجزائريةالديمقراطيةالشعبية،**المرسومالرئاسيرقم** 16-03 المؤرخ في 07 جانفي 2016 المتضمنإنشاءالمرصدالوطنيللمرفقالعام الجريدةالرسمية،العدد02،المؤرخة في2016/01/13ص13 .

[2] الجمهوريةالجزائريةالديمقراطيةالشعبية،مصالحالوزيرالأول،مشروععملالحكومةمنأجلتنفيذ برنامجرئيسالجمهورية، سبتمبر 2017 ، ص14-15 .

-تكوينمستخدميالإدارةالعموميةوتجديدمعارفهم،وكذاعصرنةالمرافقالعمومية وإدخالالإعلامالآليفيها.

-الإسراعفيعمليةوضعوتداولالوثائقوالمستنداتالإداريةالمعصرنة)بطاقةالتعريف الوطنيةوجوازالسفرالبيومتريين (بمافيذلكعلىمستوىالمراكزالدبلوماسيةوالقنصلية في الخارج،وكذاالعملعلىالإدخالالقويلبطاقةالترقيمالإلكترونيللسياراتورخصةالسياقة البيومترية الإلكترونية.

-تطويرالخدمةالعموميةالإلكترونيةعلىمستوىالإداراتالعموميةوكذاتعميمالتصديق الإلكتروني".

كماجاءفيهذاالمشروع :فيالمقامالثاني :بعنوانتطويرمجتمعالمعلومات" [1]:إن الجزائرانتهجتبعزموحزمطريقترقيةالتكنولوجياتالحديثةللإعلام،وتطويرمجتمع المعلومات،بحيثيعتبرذلكملازماضروريايرافقعمليةعصرنةالحكامةفيجميعالميادين، كماسيكونذلكوسيلةلتسريععمليةتقدمبلادنانحومصافالبلدانالناشئة . وفيهذاالسياق، فإنالحكومةالتيستسهرعلىمايفضيإلىتجسيدمشروعالقانونالذييحددالقواعدالعامة للبريدوالإتصالاتالإلكترونيةالمودعأماماالبرلمان،وستعرضعلىهذاالأخيرقريبامشروع قانونيتعلقبالتجارةالإلكترونية ،وستعملأيضافيالعديدمن

[1] الجمهوريةالجزائريةالديمقراطيةالشعبية،مصالحالوزيرالأول،مشروععملالحكومةمنأجلتنفيذ برنامجرئيسالجمهورية،سبتمبر 2017 ، ص14-15.

الاتجاهات:[1]

أولا- فيمايتعلقبتطويرالقدراتالرقميةوالتدرجفياستعمالها :ستسهرالحكومة خصوصاعلى:

-التغطيةالرقميةلمجموعالترابالوطني.

- تطويرالنفاذإلىالتدفقالعاليجدالمرافقةعصرنةالحكامةوتلبيةحاجاتجميع المستعملين،بمافيذلكالأعوانالإقتصاديين .

-التشجيععلىتطورمزوديالمرافقالمحلية .

- مرافقةاللجوءالمتزايدمنالأعوانالإقتصاديينوالماليينإلىإستعمالتكنولوجيات الإعلامفيإطارعصرنةتنظيمهاوخدماتها.

-تحسينالوقايةمنالمخاطروتأمينالهياكلالقاعديةوالشبكاتالخاصةبالمواصلات السلكيةواللاسلكية،وكذاإعدادووضعإستراتيجيةوطنيةفيمجالأمنمنظومةالإعلام.**ثانيا**-

فيمايخصتحسينالقدراتالوطنيةالتكنولوجيةفيميدانتكنولوجياتالإعلام:ستعملالحكومةعلىتشجيعمراكزالبحثالعلميوالبحثوالتطويرلترقيةلقدراتالتكنولوجية

للبلادفيمجالتكنولوجياتالإعلام،كماستشجعنقلالتكنولوجياضمنننفسهذهالدائرة.

[1]بلية الحبيب ،**مرجع سابق** ، ص19.

ثالثا–وبخصوصترقيةمجتمعالإعلام :ستسهرالحكومةعلىمواصلةتعليمالإعلامالآلي وتعميمالتكنولوجياتالجديدةللإتصالفيجميعمستوياتالمنظومةالوطنيةللتربيةوالتعليم والتكوينبكيفيةتعجلبالبروزالفعليلمجتمعالإعلاموالرقمنةفيبلادنا .

رابعا–وفيمايتعلقبالخدماتالبريدية :ستعكفالحكومةعلىعصرنةالقطاعالبريديمن أجلسيرهاالأفضلونوعيةأحسنللخدمة،ومنأجلأكبرقدرمنالمساهمةالإقتصادية،لاسيما منخلالإعادةتأهيلالمتعاملالبريديالعموميوتحفيزهوعصرنته".[1]

المطلب الثالث :آليات تخطيط و تنفيذ برامج الحكومة الإلكترونية .

يتطلبمشروعالحكومةالإلكترونيةالرؤيةالواضحةوالتخطيطالدقيقكمايتطلبتوفيرالإمكانياتالماديةوالبشريةوتفعيلآلياتالمتابعةمنقبلالقيادةالسياسيةالعلياضمنإطارإستراتيجيةوطنيةشاملةيشاركفيهاكلالمنتفعينمنالمشروعكالمؤسساتالعموميةوالمواطنينوالقطاعالخاصوالمجتمعالمدني .[2]

أولا : التخطيط للحكومة الإلكترونية .

ولأنمشروعالحكومةيتناولقضيةالتغييرالجذريلبناءالإدارةالعامةالحكومية،فانمخاطرالفشلكبيرةإذالمتوضععمليةالتطويرضمنإطاراستراتيجييأخذمداهوفعاليتهمنالمراحل والخطواتالجوهريةالمتكاملةالتييجبأنيقطعهاالمشروعخلال

[1] بلية الحبيب ،**مرجع سابق** ، ص 20 .

[2] بلعربيعبدالقادر ،لعرجمجاهدنسيمة،أمغبرفاطمة الزهراء،**المرجع السابق** ، ص.14

عملية صياغة إستراتيجية الإنتقال إلى الحكومة الإلكترونية .

وبالنسبة للدول النامية فإن الإنتقال من الحكومة التقليدية إلى الحكومة الإلكترونية هو بمثابة تحول صعب، وبعيد كل البعد عن الإنتقال إلى هادئ من محطة إلى أخرى، أو من أسلوب عمل إلى أخر بدون عقبات أو مقاومة أو تحديات أو تجارب فاشلة وتراجع، تتطلب النظر في الكثير من المسلمات والتعلم من الأخطاء المكلفة والمريرة.[1]

وبما إن مشروع الحكومة 2013

لم يحقق أهدافه في الوقت المرصود له، وبإعتبار أن أهدافه صالحة لكل زمان، الأمر الذي يتطلب تفعيله من جديد، مع إجراء عملية تقييم شاملة وهذا التدارك النقائص المسجلة، وتحديد أهداف قابلة للتحقيق على المدى القريب مع الأخذ في الحسبان ما استقدمه الحكومة الإلكترونية من منافع بإعتبارها مدخلا للإصلاح الإداري والإقتصادي بهدف تحقيق الحكم الصالح والتنمية المستدامة.

1-الإرادة السياسية:

يتطلب برنامج الحكومة الإلكترونية وجود مسؤول أو لجنة محددة تتولى تطبيق هذا المشروع وتعمل على تهيئة البيئة اللازمة والمناسبة، وتتولى الإشراف على التطبيق وتقييم

المستويات التي وصلت إليها مرحلة التنفيذ .[2] وحين تكون السياسة العامة تهدف إلى إدخال التغيرات جذرية وجوهرية في نمط العيش أو الخدمات المقدمة للمواطنين أو

[1] سعد غالب ياسين، **الإدارة الالكترونية وآفاق تطبيقاتها العربية**، (الرياض: معهد. الإدارة العامة، 2005) ، ص17.

[2] القدوة محمود، **الحكومة الالكترونية والإدارة المعاصرة**، (الأردن :دار أسامة للنشر والتوزيع، 2009) ، ص40 .

فيالمشاريعالكبرىفانالأمريستلزمإنشاءوزارات

جديدةأوإقامةشركاتحكوميةأوالإستعانةبالقطاعالخاص.[1]

فيالجزائراللجنةالالكترونية "

هيالهيئةالمكلفةبتنفيذومتابعةمشروعالحكومة،إعادةبعثمشروعالإدارةالإكترونيةيتطلبتفعيلاللجنةالإ

لكترونية،ومنحهاصلاحياتأوسعمنأجلضمانأعمالالتنسيقبينالقطاعاتالمختلفةوالتقييموالرقابةخلالمرا

حله المختلفة،وهذايتطلب

إرادةسياسيةكبيرةمنالقيادةالعليا،باعتبارأنهذاالمشروعسيؤديإلىتغيراتجوهريةفيالمنظماتالعامةوطبيعة

نشاطاتهاوعلاقاتهابالمواطنينوقطاعاتالأعمالعلىالمستوىالداخليوالخارجي،خاصة وأنالجزائر

مقبلةعلىالإنضماممإلىمنظمةالتجارةالدولية،والشراكةوالتعاونمعالعديدمنالدولوالمنظماتعلىالمستوىالإق

ليميوالقاريوالعالمي.[2]

2-التكوين و التوعية :

قلةالوعيلدىالمواطنبأهميةالتكنولوجيابسببالثقافةالسائدةوانتشارأميةالحاسوب

ليسلدىالمواطنينفحسب،بليمتدإلىالموظفيالإدارةوالقادةالإداريين،ممايؤديإلى

[1] عامرخضيرالكبيسي،**السياساتالعامةمدخللأداءوتطويرالحكومات**،(مصر :المنظمةالعربيةللتنميةالإدارية، 2008) ، ص150 .

[2] عامرخضيرالكبيسي ، المكان نفسه .

حالة الخوف منه ذها لتكنولوجيا الحديثة وما تفرزه من نتائج، مما يتطلب تكثيف حملات التوعية والدعاية عبر وسائل الإعلام المختلفة ولاسيما التلفزيون بإعتبارها أقرب وسيلة من المواطن، وإزالة الحواجز النفسية التي تعيق المشروع ،

وفي هذا الصدد تطرق البروفيسور "مليكسي محمد" مستشار وزير البريد وتكنولوجيات الإعلام والإتصال خلال تنشيط هم داخلة بمركز الشعب للدراسات الإستراتيجية بعنوان الحكومة الإلكترونية في الجزائر " وتحدث مطولا عن دور المعلوماتية وكيفية تفعيل دور الوسائل التكنولوجية في الحياة المعيشية، وكذا ضرورة تغيير الذهنيات الوطنية من اجل مسايرة التغيرات على الساحة الوطنية والدولية بالخصوص، والتي تقتضي تقاسم المعلومة وتعميمها في وقت قضيق وبسرعة، وأكد من جهة أخرى أن نجاح مشروع الحكومة الإلكترونية متوقف على مجانية الإنترنت بصفة كاملة لكل فئات المجتمع[1].

وللقضاء على أمية الحاسوب في الجزائر يتطلب تدريس تكنولوجيا الإعلام والإتصال في جميع مراحل التعليم، الإبتدائي المتوسط والثانوي وتوفير الوسائل المادية والبشرية لذلك وتكثيف برامج التكوين في تكنولوجيا الإعلام والإتصال للاسيما الموظفي الإدارة العمومية، وكل هذا من شأنه أن يساهم في تدارك الفجـ

[1] شيباني محمد المختار ،**دور التكنولوجيا الحديثة في التسيير وتطوير الجماعات المحلية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم القانونية والإدارية ،تخصص : إدارة الجماعات المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، (جامعة د .الطاهر مولاي . سعيدة ، 2015/2014)، ص44.

وةالرقميةعلىالمستوىالداخليوالخارجيوالتيتعدمنأكبرالعقباتالتيتعرقلبناءمجتمعالمعلوماتفيالجزائر ،والذييعدمن أبرزتحدياتالإدارةالإلكترونيةفيالجزائر .[1]

3-الاستثمارفيتكنولوجياالإعلاموالاتصال:

يعدالإستثمارفيتكنولوجياالمعلوماتوالإتصالجزءمنمشروعالحكومةالإلكترونية،سيؤديبالتأكيدإلىعائدف يالأجلالمتوسطوالبعيد،

ويعتبررفعوتحسينقدرةالتدفقإلىدرجاتيمكنمنخلالهاضمانإنتقالالمعلومةبالسرعةالمطلوبة،وعلىجميعال مستويات،التحديالأكبرالذييواجهمشروعالحكومةالإلكترونيةبالجزائر .[2]

ومنأجلتداركالنقصالمسجلفيإستكمالالبنيةالتحتيةلاسيماالأنترنتوالهاتف،يتطلبالأمرفتحالمجاللإستث مارالمحليوالأجنبيفيهذاالمجالمايؤديإلىوجودبيئةتنافسية،وتحسينالخدمةوتقليلأسعارهاوتكونفيمتناولج ميعالمواطنين

ولاسيماذويالدخلالمحدود .

---

[1] يحيأبوسليمتغريد،**أبعادالتحولنحوالحكومةالالكترونيةفيالدولالعربية:** دراسةتحليلية " ،رسالةماجستير ،(جامعة الجزائر ،2005) ، ص130 .

[2] إسماعيلاولبصير،الأستاذوالباحثإسماعيلاولبصيرل " **الجزائرنيوز** "

مشروعالحكومةالالكترونيةحتميةاقتصاديةبحاجةإلىإرادةسياسيةعالية ، ص15 .

-

التشريعوالأمنالالكتروني:يعتبرالجانبالقانونيوالأمنيمنأكثرالأمورحساسيةفيمشروعالحكومةالإلكترونية خاصةفيظلتوسعالجرائمالإلكترونية.

ويجبأنيكونتأمينالإدارةالإلكترونيةعلىمستوىالتقدمالعلميالذيساهمفيتحولالإدارةمنشكلهاالتقليديإلىالإدارةالكترونية[1] .

والجزائر

منبينالدولالمهددةبالقرصنةوالجريمةالإلكترونية،ونجاحمشروعالحكومةالإلكترونيةمرهونبتطوير برامجالحماية .والاستفادةمنالتجاربالدوليةفيهذاالميدان.

ثانيا :آليات تنفيذ برامج الحكومة الإلكترونية.

وتتمثلبرامجالتنفيذفي:

-

برنامجتطويرالتشريعات:والذييتضمنإعدادقانونينظمالمعاملاتالإداريةالإلكترونيةوتطويرالتشريعاتال قائمة.

- **برنامجتطويرالبنيةالمالية** :يعملالبرنامجعلىتطويرالمؤسساتماليالتصبحأكثرمرونة .

[1] بيوميحجازيعبدالفتاح،**الحكومةالالكترونيةوإطارهاالقانوني**،ط 2 ،(مصر :دارالفكرالجامعي،2004) ، ص11 .

- **برنامجالتطويرالإداريالتنفيذي** :

ويشملتطويرأساليبالعملفيالجهاتالمقررإستخدامهاللمعاملاتالإلكترونية .

- **برنامجالتطويرالفني** :

يركزهذاالبرنامجعلىاستخداماالتكنولوجياالرقميةفيالجهاتالإداريةلتطويرالطاقاتوالقدرات اللازمةلإنجازالمشروع،كمايهتمبتحسينالكفاءةالتشغيليةوالتيتتضمنإستخداماأحدثالأجهزةوالمعداتوأنظمةقواعدالبيانات.

- **برنامجتنميةالإطارات البشرية**

:منخلالالعملعلىتطويرفكرالقياداتالحكوميةبمايتلائممعمفهومالإدارةالإلكترونية،واعدادخطةمناسبةلتدريب فرق المشروع .

- **برنامجالإعلاموالتوعية**:يتممنخلالالبرنامجإعدادخطةتعرفالمجتمعبمزايا التحولإلىالمجتمعالرقمي،وكيفيةالاستفادةمنمشروعالحكومةالإلكترونية[1] .

[1] بلعربيعبدالقادر ،لعرجمجاهدنسيمة،أمغبرفاطمةالزهراء،**المرجع السابق**،ص09 .

المبحث الثاني :دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين أداء الجماعات المحلية .

على مدى العقود الماضية ، عملت العديد من الدول على إعتماد العديد من الإصلاحات الإدارية التي تهدف في مجملها إلى تحسين وتحديث إدارتها العامة ، ولتحقيق هذا الهدف تلجأ الدول إلى إدخال العديد من التقنيات الحديثة في إدارة وحوكمة الإدارة الحكومية ، بما في ذلك الإدارة المحلية.

وفيهذاالسياق،نسلط الضوءعلىجهودالجزائرفيمجال استخدامتكنولوجياالمعلوماتوالاتصالاتفيالإدارةالمحلية .[1]

[1]بلية الحبيب ،**المرجع السابق**، ص01.

المطلب الأول :دوافع التحول لنظام الإدارة الإلكترونية .

إختصارأهمالدوافعوالمبرراتالتيتدفعالإدارةالعموميةإلىتبنيأسلوبالإدارة الإلكترونيةفيمايلي :[1]

-ترديمستوىخدماتكثيرمنالإداراتالعموميةوتعقيدهاإلىالدرجةالتيتستدعي الحاجةإلىتبسيطإجراءاتها،وجعلهاأكثرسلاسةومرونة،وتسهيلتقديمهاللمواطنين.

-حاجةالإدارةالعموميةإلىالمزيدمنالثقةبينهاوبينالمرتفقين،ورغبتهافيتهيئة أجواءمنالشفافيةفيمصالحها،ممايتوجبعليهاالتوجهإلىالإدارةالإلكترونية،بالنظرإلى ماتتمتعبهمنالحيادوالموضوعيةوالإنضباط،ممايساهمفيتغييروجهةالنظرالسائدة لدىالمواطن،وتعديلالصورةالذهنيةالنمطيةالسلبيةلديهتجاهالإدارةالعمومية.

-حاجةالإدارةالعموميةإلىتنميةإطاراتها،وتأهيلهابعلومالتقنيةالحديثةللإعتمادعليها فيإدارةبرامجالتنميةالوطنية،ولنيتمذلكإلابتوفيرالبنيةالأساسيةالتقنيةلتلكالإطارات منشبكاتوقواعدمعلومات.

-الثقلالذييميزالإدارةالعموميةالتقليديةفيتقديمخدماتهاللمرتفقينممايستلزمتبني

[1] حسينبنمحمدالحسن ،**الإدارةالإلكترونيةبينالنظريةوالتطبيق** ،المؤتمرالدوليللتنميةالإدارية : نحوأداءمتميزفيالقطاعالحكومي ،معهدالإدارةالعامة ،(المملكةالعربيةالسعودية: 2009) ، ص40.

الإدارة الإلكترونية التي تختصر وقت تنفيذ المعاملات الإدارية المختلفة، وتسهل الإتصال بين إدارات الأجهزة الحكومية ومنظماتها، وتوفر الدقة والوضوح في العمليات الإدارية.

- تشتت البيانات والمعلومات في الإدارة العمومية التقليدية بين الكثير من السجلات والوثائق والأرشيف، الأمر الذي يعيق ويثقل عملية إتخاذ القرار فيها، مما يستدعي تجميع تلك البيانات والمعلومات من مصادرها الأصلية، ولن يتم ذلك إلا من خلال الإدارة الإلكترونية وتوفير البيانات للمستفيدين بصورة فورية، والحد من معوقات إتخاذ القرار.

- هشاشة الثقافة التنظيمية لدى العاملين في الإدارة العمومية التقليدية، مما يستوجب تبني الإدارة الإلكترونية التي من شأنها دعم الثقافة التنظيمية لدى العاملين كافة وزيادة الترابط بين الإدارة العليا والوسطى والعاملين.[1]

[1] حسين بن محمد الحسن، **مرجع سابق**، ص 40.

المطلب الثاني :أثر تطبيق التكنولوجيا في إدارة الجماعات المحلية .

تظهر جلياآثار تطبيقالإدارةالإلكترونيةعلىجودةالخدمةالعموميةمنخلال: [1]

أولا : ترشيد الخدمةالعمومية:

إنترشيدالخدمةالعموميةيدفعبالضرورةالىإعتمادمبدأالعملللمراكزخدمةالمواطنالذييبنيعلىوجودمراكزقادرةعلىالإتصالبمافيهاتلكالمعاملاتالتيتتمعبرأكثرمنإدارةواحدةتستطيعالنيابةعنالمواطن،ومتابعةبكافةالإدارةالدولةحيثلايضطرالمواطنإلىالإنتقالمنإدارةإلىأخرىلمتابعةمعاملاتهخاصةمعظهورشبكةالأنترنتوظهورخدماتالمواقعالإلكترونيةإذامعزيادةالاعتمادالمنظماتالحكوميةعلىأنظمةالمعلوماتأصبحتخدمةالمواطنتتممنخلالالمواقعالذييخزنطلباتفيأنظمةالحاسوب،والبريدالالكترونيعلىمستوىالدوائرالحكومية المبرمجةمسبقامقبولالطلبومنثميتمتحويلخلاصةالتعاملبينالمواطنوالجهازالحاسوبإلىالموظفالإدارةالذيأصبحبعيداتماماعنالعمليةالإجرائيةالمباشرة.

أ – الدفعةوسرعةالإستجابةواحتراامالمواعيد :

تحددمنتحققدقةالتقدمالخدماتالعموميةفيإطارالإدارةالإلكترونيةمنخلالإنجازالعملوفقمقاييسمضبوطةتخلالأنظمةمعالجةالمعلوماتيةبشكلتحدمنالأخطاءالإداريةويمنعالتجاوزاتأثناءتقدم

الخدمةوسرعةالإستجابةوإحتراامالمواعيدمنخلالإستخدامتقنيةشبكاتالوحيدلأرشفةالإداريةالمتماثلة.

[1] العربيبوعمامة، الاتصالالعموميوالإدارةالإلكترونية ، رهاناتترشيدالخدمةالعمومية،**مجلةدراساتوالبحوثالاجتماعية**،جامعةالوادي(–الجزائر ، العدد09 ديسمبر) 2014، ص 40–41.

ب-تقلصتكاليفالخدمة :

يكملذلكفيالإتصالعنبعدفيالحصولعلىالخدمةالعموميةومنخلالالإتصالعبرالخطدونالإنتقالوإعتمادالنو افذوالشبكاتالإلكترونية.

ج - سهولةالمحاسبةووضوحالخدمة :

أنتوظيفتكنولوجياالمعلوماتفيشكلكاملفيالأداءالخدمةالعموميةيوديإلىإمكانيةالمحاسبةعلىكلجزئياتتلك المهام والأنشطةمنخلالوجودالنشرالإلكترونيلكلمراحلالخدمةإذالامجالللإخفاءالمعلومات.

د-فعاليةمنظماتالخدمةالعمومية :

إنالتوجهللخدماتالعامةالإلكترونيةوجعلهامنقربالمواطنسيمكنالإدارةالقائمةمنتوفيرالخدمةالعموميةمنت سهيلوتحققدرجةعاليةمنالراحةوملائمةمقارنةبتقدمالخدمةوجهلوجهأوالاتصالالمباشر،وتوصيلالخد ماتبشكلأفضلكمايحققذالكسرعةلانجازالمهاموأداءالخدماتوالحصولعليها،معالمستفيدكماأنالإدارةالال كترونيةتؤديإلىمحدوديةنسبةالأخطاءفيأداءوتسليمالخدمةلسببالدقةالمتناهيةالتيتتميزالإدارةالالكترو نيةزيادةعلىتوفيرباختصارالوقتلصالحطالبيالخدمة .

وبشكلينهيمشاكلالتعقيدالإداريالبيوقراطيمنخلاليضمنالحرسهذهالأخيرةكماأنتطبيقالإدارةالالكترونية لتأكيدمدافعاليةالمنظماتالخدمةالعامةتقديمأحسنخدماتللمواطنباعتمادهاعلىالوسائلالتكنولوجياالحدي ثة

التطورالمهاراتوكفاءاتالقائمينعلىتقديمالخدمةالعموميةوجعلاهتمامهمينصبتحويلالأفكارإلىنتائجمج سمةفيارضالواقع،وانتحققفوائد

للجمهور تتمثل في تخفيف العبء عن المواطن من حيث الجهد والمال والوقت وتوفير خدمة مستقرة على مدار الساعة.[1]

ثانيا : تأثير الإدارة الإلكترونية على أعمال الموظفي المرفق العام.

فيكون بتسهيل المعاملات الإدارية التي تنعكس أثارها من خلال :

–

التغلب على مشكلة الروتين الإداري والبيروقراطية وهذا ما يسهل للمواطنين الحصول على الخدمات والتأثير في الإجراءات الإدارية اللازمة لإصدار القرارات على نحو يؤدي إلى الإرتقاء بأعمال الموظفي المرفق العام وكذا الحال بالنسبة للعقد الإداري الإلكتروني فالإدارة الإلكترونية تضمن سرعة التعاقد...[2]

–

تحول إستراتيجي في عدد من نواحي إعمال الموظفين كالتوظيف الإلكتروني أي إختصار إجراءات تعيين الموظفين ولإعطاء الموظفين حرية أكبر في ممارسة أعمالهم في أي مكان وفي أي وقت بالإضافة إلى وضع نظام إلي لأعمال الموظفين فيما يخص الترقية والتدرج الوظيفي وغيرها ، كما يسعد في تحقيق كفاءة وفعالية الأداء في المورد البشرية وهذا ينعكس

على مستوى الأداء في المجالات الأخرى [3].

---

[1] العربي بوعمامة ، **المرجع السابق**، ص40-41.

[2] العربي بوعمامة ، **المرجع السابق**، ص 41-42.

[3] علي السدجاري ، **الدولة ضد المدينة**، منشورات مجموعة البحث حول المجال التراثي ،(المغرب : مطبعة المعارف الجديدة ، 2000) ، ص81.

ثالثا : زيادةالشفافيةوتحسينالعلاقةمعالمواطن.

تشكلوسائلالتواصلالناتجةأساسا علىالتطورالتكنولوجيفيزيادةحجمتبادلالمعلوماتبينالمواطنين والإدارة،

وتعطيأكثرفعاليةلعمليةالرقابةعلىالتسييروتكمنمنمعرفةالقراراتالتنمويةوالتفاعلمعها،خاصةوأنمنطقالـ تبعيةللإدارةأصبحتقليدياويجبتجاوزهعنطريققياماالإدارةفيحددذاتها بنشر المعلومة والتواصل مع الأفراد داخل المجتمع

لأجلإعلامهمورطهمبالمستجدات،فالحكامةالرشيديةتنطلقعمليةتشاركيةمندمجةغيرإنفرادية.فالهيئا تالمحليةتجدصعوبةفيالتكيفمعالتحولاتالتيفرضتهاالعولمةوالإنفتاحالتكنولوجيفيظلتوفيروسائلالتكنول وجياوالتواصلوالتيتعطيأكثرسهولةلتدفقالمعلوماتوالرقابةعلىالأنشطةالمتصلةبتسييرالمحلي،لذامنالـ ضروريإيجادمخارجأكثرتلائمامعالوضعبمايساهمفيتطبيقالشفافيةوتعزيزفرصالرقابةومكافحةالبيروق راطيةوالفسادوتبسيطالإجراءاتالإداريةوتفعيلالجوانبالمتصلةبالتكنولوجياووسائلالتواصلوربطهابتسيـ يرالشأنالعام.[1]

رابعا :زيادةالتواصلبينالمواطنوالإدارةالمحلية .

[1] علىالسدجاري ، **المرجع نفسه** ، ص82.

يشكلالتواصلبينالأفرادداخل المجتمع وبينالمرافقالعامةخاصةتلكالتيلهاإتماسمباشرةمعهانظرا لأنها تكون فضاءللممارسةالديمقراطيةالمحليةوإعتبارهاتتوفرعلىمصالحغيرممركزةتلبيحاجاتالأفرادالمحليةمنوثا ئقومشاريعتنمويةيستفيدمنهاالسكانويتمتقديملهمالخدمةالعمومية،إلا أنها عبرالتجاربوالسنواتالتيخلتفقدكانتهناكصورةترسمعلىهاتهالعلاقةتتمثلفيالبيروقراطيةوزيادةالتعقيداتالإ داريةوالشكلياتوعدموجودالسرعةفيالأداءالإداريالمتنوع،بالإضافةالتيتحجزالعقلياتوبطءالتنفيذللقراراتا لمركزيةوهذاغيرمتوافقمعمعاييرالحكمالراشدالذيتأسسفيخضمهأهموسيلةلجبرهاتهالمشكلةبينالرئيسوا لمرؤوسمنجهة،وبينالعامةمنالأفرادداخل المجتمع عبرالتواصلالدائموالمستمروالمؤسسفيظلالوسائطالتكنولوجيةالحديثةالمتعددة ، وهذامايؤدييبضرورةإلى:

-معرفةالمشاكلوالصعوباتالتيتحولدونتقديمالمرافقالعمةللخدماتالضروريةللمواطن،

تكريسالديمقراطيةالتشاركية، زيادةفرصالتواصلبينالمواطن والمسئولينالمحلينعبركافةوسائلالتواصلالتقليديةوالحديثة،

تشكلالتكنولوجياوسيلةرقابيةعلىالتسييرالخاصبشؤونهم المحليةوتساهمفيتسهيلمعرفةأفاقالتنمية المحليةلصالحهم.[1]

[1] علىالسدجاري،**المرجعالسابق**،ص82 .

المطلب الثالث :مظاهر التكنولوجيا على أداء الجماعات المحلية .

في ضوء التحولات المتتالية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وضعت الحكومة الجزائرية استراتيجية لمتابعة حركة التقدم في المجال التكنولوجي ، من خلال إعتماد خطة عمل متماسكة وصارمة تهدف إلى تعزيز مهارات الإقتصاد الوطني والمؤسسات والإدارات العامة. ولهذا أطلقت الجزائر مشروع المواطن الإلكتروني 2013 ، الذي يعتبر من أهم الإستراتيجيات المتبعة لتحسين الخدمات العامة ، وتقريب المواطن من الإدارة وتبسيط الإجراءات ، وإعادة النظر بالخدمات العامة من خلال التحديث ومواصلة مكافحة البيروقراطية الإدارية.[1]

1-برامجالإعلامالآليالتطبيقية

:تشكلالبرامجالتطبيقيةللإعلامالوليأداةفعالةفيتسريعوتيرةالعملخاصةماتعلقبتسريعالإجراءاتوجمعال معلوماتوالبياناتوالإحصاءاتمنغيرهامنالعملياتالإداريةالعقدةالتيتستغرقوقتمطولالإكمالها،وغالبامايتم تعميمالبرامجالتطبيقيةعلىالمرافقالعموميةومصالحإنجازالأعمالفي

أقلوقتوأقلتكلفةوإستعابأكثرفيالمعلوماتوإختصارللإجراءات(تسريعالإجراءات)

،معوجودأكثرسهولةفيعمليةالتخزينوالأرشيفالإلكتروني.

---

[1] بنعيسىاحمد ،

الوسائلغيرالمؤسساتيةكإطارلتفعيلالرقابةعلىتسييرالجماعاتالمحلية،مداخلةمقدمةفيإطار ،الملتقىالدوليحولالجماعا تالمحليةفيالدولالمغاربيةفيظلالتشريعاتالجديدة،بجامعةالوادي- (الجزائر ،يوم 1-2 ديسمبر 2015) ، ص40 .

-2

النظام البيومتري الإكتروني: شكل تبني النظام البيومتري ضرورة ملحة أمام معاناة الإدارات اللامركزية المحلية العديد من مظاهر التعقيد الإداري

والبطء في الإجراءات الإدارية، الشيء الذي ينعكس سلبا على مردودية الجهاز الإداري وصورتها السيئة لدى المواطنين إذ اكل يوم يوجد مجموعة منا لأشخاص أمام مصالح الجماعة ينتظرون لوقت طويل من أجل قضاء حاجاته، والمقصود من النظام البيومتري أنه نظام تقني إداري يتمثل في إستعمال التكنولوجيا المتعلقة بالإعلام الآلي في المعاملات الإدارية عبر جمع المعلومات والبيانات المختلفة سواء للمواطنين أو الإدارات داخل الحواسيب الآلية وربطها بقاعدة البيانات المركزية عن طريق الأنترنيت، وفق البرامج الإعلام الآلي المتطور، وتستجيب للمتطلبات والحجات الإدارية، مع جمع مرموز برامج تخطيط الخصوصية وسرية المعلومات.

ولقد تم تطبيقه بداية من سنة 2011

وتعميمه تدريجيا على جميع الإدارات اللامركزية المتمثلة فيها كل و مصالح الجماعات المحلية،

مع وضع الإجراءات اللازمة المتعلقة بتوصيف الوثائق البيومترية بداية من شهادة الميلاد ذات الترقيم الوطني كبداية وصولا للجواز السفر البيومتري الإلكتروني،

وكذا بطاقة التعريف الوطنية، الوثائق التعريفية الأخرى كرخصة السياقة وغيرها من الوثائق الخاصة بالحالة المدن

يةالتيأصبحتإلكترونيةمعربطالإداراتببعضهاعنطريقنظاممركزييتصلبالحساباتالمربوطةبالأنترنت.

[1]

خلاصة الفصل الثاني :

منأجلمواكبةالتطورات

الحاصلةفيمجالالتكنولوجياتالإعلاموالإتصالعلىالصعيدالدوليوماأحدثتهمنتغيرات

فيجميعالميادينالسياسيةوالإقتصاديةوالإدارية،إتجهتأهدافالسياسةالعامةللجزائر منذسنة 2000

إلىالإهتمامبتكنولوجياتالإعلاموالإتصال،حيثإستحدثتوزارةخاصةبهذاالقطاع،لتنطلقفيجملةمنالإصلاحاتكإنشاءشبكاتالهاتفوالإنترنت،كماخصصتإعتماداتماليةكبيرلقطاعالبحثوالتطويروالتكوين،وشرعتمعظمالمؤسساتفيحوسبةأعمالهاالإداريةوتمربطمعظمهابشبكةالإنترنت،وشرعتالعديدمنهافيتقديمبعضالخدماتالإلكترونيةللمواطنينكإستعمالالبطاقاتالإلكترونيةفيعملياتالدفع ...

كماأنالاهتمامبتكنولوجياالإعلاموالإتصالكانحاضرا

فيالخطابالرسميفيالعديدمنالملتقياتالدوليةوالوطنيةوالتيتعكسالإهتمامببناءمجتمعالمعلومات في

الجزائر والذيرصدتلهمجموعةمنالأهدافالكبرىحددتهامساعي الجزائر الإلكترونية

والتيمنأهدافهاالأساسيةتقريبالإدارةمنالمواطن وتبسيط عمل الجماعات المحلية .

[1] بنعيساحمد، **مرجع سابق**، ص41 .

الفصل الثالث

تمهيد :

تواجه العديد منالدول جملة من التحديات ،لاسيمادولالعالمالثالث،ومنبينهاالجزائر ،فيمايتعلقبتحسينحكامةمؤسساتهاوإداراتهاالعمومية،ومنهاا لإدارةالمحلية ، و منأجلإبرازأثرتكنولوجياالمعلوماتوالاتصالاتعلىحكامةالإدارةالمحلية ، خاصة بالنظر إلى الثقلالذييميزالإدارةالعموميةالتقليديةفيتقديمخدماتهاللمرتفقينممايستلزمتبنيالإدارةالإلكترونيةالتيتخفت صروقتتنفيذالمعاملاتالإداريةالمختلفة،وتسهلالإتصالبينإداراتالأجهزةالحكوميةومنظماتها،وتوفرالد قةوالوضوحفيالعملياتالإدارية.

سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى بعض تطبيقات الإدارة الإلكترونية في الجزائر و أهم ماقدمته هذه التكنولوجيا الحديثة من مزايا و مميزات ، إضافة إلى دراسة معوقات تطبيق الحكومة الإلكترونية على أرض الواقع و أهم تحديات تحويل الإدارة التقليدية إلى إدارة إلكترونية و في الأخير سنحاول طرح مجموعة من الحلول التي من شأنها تفعيل مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر .

المبحث الأول :نماذج عن الإدارة الإلكترونية في تسيير المرافق المحلية .

الجزائر ،وعلىغرارالكثيرمنالدول،سعتوتسعىإلىتوسيعإستخداماتالتكنولوجيافيإدارتهاالعمومية،خصوصا فيالإدارةالمحلية،باعتبارهاالأقربللمواطنوفيإحتكاكمباشرومستمربه .

فيإطارتطبيقبرنامجالحكومةالإلكترونية(2009-2013)بادرتالجزائربالعديدمنالمشاريعالتيتخصبهابعضالمناطقفيالبدايةكتجاربليتمتعميمهافيمابعد، ومنهذهالمشاريع .[1]

[1] شيبانيمحمدالمختار ، **المرجع السابق** ، ص45.

المطلب الأول : مشروع البلدية الإلكترونية .

1- البلدية الإلكترونية :

منمشاريعالحكومةالإلكترونيةبالجزائررقمنةمصلحةالحالةالمدنيةوإنشاءتطبيقعلىالويبيسمحبإدخالا بياناتالخاصةبالمواطنالجزائري

منعقودووثائقالحالةالمدنيةعلىقاعدةبياناتمتطورةمتواجدةعلىأجهزةرئيسيةوحفظهاليتمإسترجاعهاالاح قاسواءبهدفالحصولعلىمعلوماتدقيقةبواسطةبحثيجريهموظفالبلدية،أومنأجلتمكينضابطالحالةالمدنية منعرضنسخالإكترونيةعلىشبكةالإنترنتلوثائقوعقودالحالةالمدنيةالخاصةبالمواطنليتمكنمنحفظهاأو طباعتها .[1]

ودشنتأولبلديةإلكترونيةبالجزائريوم 14 مارس 2011 بالمقرالفرعيالإداريفي 500 سكنببابتنة،وأصدرتأولشهادةميلاد 12 (خ)

فيبضعثوانعلىمستوىالشباكالإلكتروني،وهيتقنيةتجسدأيضاإمكانيةإعدادوتسليمالوثائقعلىمستوىفروعا لبلديةدونأنيضطرالمواطنللتنقلإلىالسفرالرئيسيللحالةالمدنية،وتستطيعأيضاإصدارفينفسالظروفشهادا تالزواجوالوفاةفيإنتظارتمديدالعملية إلىكافةالوثائق .[2]

2 - وثائق الحالة المدنية:

---

[1]بوهينيشهرزاد ، " البلديةالالكترونيةبالعربيةضمنالحكومةالإلكترونية " ،مركزتنميةالتكنولوجياتالمتقدمة،- (الجزائر -متاحفيhttp://www.csla.dz/mjls/index.php?option=com : تاريخ الإطلاع 2020/03/20) .

[2]شيبانيمحمدالمختار ،**مرجع سابق** ، ص 51.

إستخراجشهادةالميلاد(12 ع) عبركلولاياتالوطن:

قرار إستخراجالمواطنينلشهادةالميلادالخاصة " خ "12 منأيبلديةفيالقطرالجزائريحيزالتنفيذ،ماسيمكّنأيمواطنفيأيولايةمنإستخراجهذهالشهادةالتيتمنحمرةواحدة فيالعمردونعناءودونتحمّلمشاقالتنقلإلىولاياتبعيدة،فيإطارتقريبالإدارةمنالمواطنوتحسينالخدمةالعمومي ةفيالجزائر،سيمكنبمقدوركلمواطنجزائري إستخراجشهادةالميلادمنالبلديةالتييقيمفيها أومنأيبلديةأخربدونأنيضطرللتنقلإلىبلديةمكانالإزديادكماكانالحالسابقابعددخولووضعالسجلالوطنيل لحالةالمدنيةالأوتوماتيكيحيزالخدمةالفعليةعلىمستوىجميعبلديات الترابالوطني[1].

[1] إلياسشاهد،الحاجعرابة ، "تقييمتجربةتطبيقالحكومةالإلكترونيةفيالجزائر" ،**المجلةالجزائريةللدراساتالمحاسبيةوالمالية** ،عدد03 ،**2016**،ص**133**.

المطلبالثاني : مشروعجوازالسفروبطاقةالتعريفالبيومتريين .

في 28 ديسمبر 2011 ، إنطلقت المرحلة الأولى من إصدار جواز السفر البيومتري الإلكترونيبدايةمن 02 جانفي 2012 علىمستوى 47 دائرةبعواصمالولاياتبالمقاطعةالإداريةلحسينداياالجزائرالعاصمةوأضافذاتالمصدرأنهذهالدوائرتمتعيين نهاكمواقعنموذجيةللشروعفيهذهالعمليةوالتيستعممتدريجياعلىجميعالمقاطعاتوالدوائر .[1]

ويهدفمشروعجوازالسفروبطاقةالتعريفالبيومتريينإلىعصرنةوثائقالهويةوالسفر ،حيثستكونبطاقةالتعريف الوطنيةالبيومتريةوالإلكترونية CNIBE وثيقةمؤمنةتماماذاتشكلأكثرمرونةتضمنللمواطنينالقيامبمختلفالإجراءاتاليومية ،وفيمايتعلقبجوازالسفر الإلكترونيالبيومتريهووثيقةهويةسفرمؤمنةقابلةللقراءةآليا ،ويكونمطابقاللمعاييرالمملاةمنطرفالمنظمة الدوليةللطيران المدنيOACI.[2]

[1] دليلة . ب ، https://www.google.com/amp/s/www.ennaharonline.com/ تاريخ الإطلاع 2020/08/18.

[2] احمدشريفبسام، " واقعالحكومةالإلكترونيةفيالدولالعربية " حالةالجزائر " دراسةوصفيةتحليليةلتطبيقات تكنولوجياتالمعلوماتوالإتصالات " ،رسالةماجستير ،جامعةالجزائر 2011 – 2010 ،ص174 .

و خلال عرض مفصل قدمه السيد صلاح الدين دحمون أمام أعضاء لجنة المالية للمجلس الشعبي الوطني، تمحور حول مشروع ميزانية 2020 الخاص بقطاعه والمندرج ضمن مشروع قانون المالية لنفس السنة، أفاد وزير الداخلية بأنه تم منذ إنطلاق عملية رقمنة الوثائق الإدارية إنجاز وتسليم "14 مليون و 720 ألف" جواز سفر بيومتري إلى غاية اليوم، وهو العدد الذي "سيضاف له مليون جواز سفر جديد" منه ذا النوع خلال 2020[1].

المطلب الثالث : مشروع البطاقة الرمادية و رخصة السياقة البيومتريين .

أوضح المكلف بمشروع إعداد البطاقة الإلكترونية لترقيم المركبات (البطاقة الرمادية) ورخصة السياقة بالتنقيط البيومترية الإلكترونية على مستوى الوزارة، " إلياس محيا الدين "، فيندوتصحفية أنه ذه الصيغة الجديدة للوحات الترقيم "ستستمر مع المركبات بصفة دائمة طوال تواجدها حيز الخدمة".

و

ستعوض البطاقة الرمادية بشهادة إلكترونية لترقيم المركبات متضمنة كل المعلومات المتعلقة بالسيارة و صاحبها، وذلك نهاية السنة الجارية، مما يسهل على المواطنين الحصول عليها و تحديد رقم تسلسلي وطني طيلة فترة سيرا السيارة و لن يتغير عند

[1] وكالة الأنباء الجزائرية، "إنجاز و تسليم أزيد من 14 مليون جواز سفر بيومتري" http://www.aps.dz/ar/algerin، تاريخ الإطلاع 2020/05/25 .

إنتقالها من مالك إلى آخر .[1]

وأعلنت وزارة الداخلية والجماعات المحلية انتهاء كلا الترتيبات الخاصة بإطلاق مشروع الشهادة الإلكترونية لترقيم المركبات ، وهي البطاقة الإلكترونية الجديدة التي تنتظر مطلع 2020 ، حيث ستتضمن الشهادة الإلكترونية لترقيم المركبات كلا المعلومات المتعلقة بالمراقبة التقنية وكذا المعطيات حول ستهلاك الوقود ، إلى جانب تأمين السيارة ضمن شريحة إلكترونية .[2]

وفي نفس الإطار ، ومن أجل تجسيد مشروع الجزائر الإلكترونية سيتم إدراج رخصة السياقة وبطاقة التعريف الوطنية البيومترية في الأنظمة المعلوماتية لجميع القطاعات مندونا للجوء التدوينها ، كمرحلة أولى ، وثانيا إستغلالا لتطبيقيات المتواجدة في شريحة البطاقة ، مثل إستغلال المعلومات الصحية لصاحب البطاقة ، وكمرحلة ثالثة إستعمال البطاقة للدخول إلى البوابة الحكومة للخدمات الإلكترونية .[3]

هذا وتشهد الجزائر تقدما في تجسيد هذه الملفات من الجانب القانوني والتقني ، فمن الناحية القانونية ، تم الإنتهاء من إعداد مشاريع المراسيم التنفيذية الخاصة بكل من المندوبية الوطنية للأمن في الطرق ، المجلس الإستشاري القطاعي المشترك للوقاية والأمن عبر

[1] أميرة أمكيدش ، مشروع الجزائر الإلكترونية ، إستبدال البطاقة الرمادية بشهادة إلكترونية شاملة ، http://elmihwar.com/ar/index.php تاريخ الإطلاع 2020/05/17.

[2] وكالة الأنباء الجزائرية ، **مرجع سابق** .

[3] أميرة أمكيدش ، مشروع الجزائر الإلكترونية ، **مرجع سابق** .

الطرقات ، رخصة السياقة البيومترية الإلكترونية ونظام الرخص بالنقاط والترقيم الإلكتروني للمركبات.[1]

هذه الخدمة سمحت للمواطنين بإعفائهم من عناء التنقل إلى المصالح الإدارية للحصول على مختلف الوثائق البيومترية الإلكترونية، وجعلها تتم عن بعد وبصورة إلكترونية، معتفعيلا لإتفاقية المبرمة مع مصالح البريد، من أجل إيصالها هذه الوثائق إلى أصحابها بصورة آمنة ومضمونة .[2]

[1] أميرة أمكيدش ، مشروع الجزائر الإلكترونية ، **مرجع سابق** .

[2] أميرة أمكيدش ، https://www.eldjazaironline.net/Accueille تاريخ الإطلاع 2020/05/22 .

المبحث الثاني : معوقات و تحديات التحول إلى الإدارة التكنولوجية و أهم الحلول المقترحة.

الإدارةالإلكترونيةكغيرهامنالمشاريعالأخريمكنأنيواجهتطبيقهاتحدياتومعوقات تحول دون تحقيقها و تجسيدها على أرض الواقع و يمكن أن تختلف هاته المعوقات من بلد لآخر حسب إمكانيات و إستراتيجيات كل بلد ...ومنالضروريالقولبأنالعربالآنلميكونواالنظرةالصحيحة إلىمسألةالتكنولوجياوالىإمكانيةنقلهاقبلالتوصلإلىمرحلةإبتكارها محليا خاصة الجزائر . [1]

المطلب الأول : تحدياتتطبيقنظام الإدارةالإلكترونيةفي الجزائر .

[1] د.انطونيوسكرم، **العرب أمام تحديات التكنولوجيا**، (الكويت ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، يناير 1978) ، ص148 .

مجموعةمنالتحدياتالتيتواجهحكوماتالبلدانالناميةبما فيها الجزائر

فيتنفيذبرنامجالحكومةالإلكترونيةتتعلقب :

-

البنيةالتحتيةلتكنولوجياالمعلوماتوالإتصال،قضاياالسياسةالعامة،تنميةالمواردالبشرية،إدارةالتغيير ، الإستراتيجية،دورالقيادة،الشراكة والتعاون.

وقدحدد (الكبيسي) مجموعةمنالعقباتالتيتواجهتنفيذالسياسةالعامة:

-

النقصفيكفاءةالطاقاتالبشريةالمؤهلةوالقادرةعلىتنفيذالسياساتالعامةوخاصةالمشاريعالفنيةعاليةالمستوى.

-

القصورفيتهيئةالأجواءالنفسيةأوالبيئيةالممهدةلتنفيذالسياسات،ونقصحملاتالتوعيةوالتعبئةوأحداثالتغييرممايؤديإلىمقاومتها.

-

قدلايكونالتوقيتالذيحددللسياسةالعامةملائماأوممكنا،أوهناكمستجداتطارئةتحولدونإمكانيةالإلتزامبالتوقيتالمحددكسقفزمنيلترجمةالسياساتالعامة .[1]

[1]عامر خضير الكبسي ، **المرجعسابق**، ص22 .

كثيراما يتما لإهتماموالتركيزعلىا لإجراءاتوعلىالشكلياتأوعلىالوسائلالتيتستخدمفيتنفيذالسياساتالعامةعل

ىحسابالوقتوالجهدالذييخصصللعملياتأوالأهدافأوالغاياتفيتمإفراغالسياساتالعامةمنمحتواها . [1]

–

والمعوقاتالتيتواجهمشروعالحكومةالإلكترونيةفيالجزائرلاتشذعنهذهالعقبات،الأمرالذييتطلبالبحثعنال

حلوللهاداخلهذاالإطار .

لقدأقصىالتقريرالأخيرلمجموعةالمرشدينالعرب[2] ،

الجزائرفيتقييمهوتحليلهلمواقعالحكومةالإلكترونية،وهذاالعدمبروزأيمؤشراتعلىإحرازتقدمفيمجالالحكوم

ةالإلكترونية،كمايعرفمشروعالحكومةالإلكترونيةتأخراملحوظافيمجالتجهيزالأعوانالإقتصاديينوتطبيـ

قاتالجمهورالواسعوغيابالمضمون،رغمرصدميزانية ضخمةمنقبلالحكومةقدرتب 4

مليارد ولارمابين2009-2013 .

وقدأبدىالمجلسالوطنيالإقتصاديوالإجتماعيتحفظاتهبشأنمشروعالحكومةالراميلربطالإقتصادالوطنيو

كافةقطاعاتالنشاطالإجتماعيوالإداريبمايعرفبالجزائرالإلكترونية . [3]

---

[1] عامرخضيرالكبيسي، **المرجع سابق** ، ص164.

[2] احمدشريفبسام،**المرجع السابق** ، ص191.

[3] عامر خضير الكبسي ، **المرجعسابق**، ص23 .

عدمتحقيقمشروعالحكومةالإلكترونية في الجزائرلغاياتهفيالآجالالمحددةيرجعإلىعدةمعيقات،وتتمثلفيالأتي :

أولا: المعوقاتالإدارية:

1-ضعفالتنسيقبينالقطاعات:

منبينالمشاكلالرئيسيةالتيتعرقلسيرمشروعالحكومةالإلكترونيةفيالجزائركمايراالأستاذالباحثإسماعيلأ ولبصيرهومشكلالتنسيقبينمختلفالفاعلينمنهيئاتعموميةوخاصة،فمشروعبهذاالحجميتطلبتنسيقاعلىم ستوىعاللدىالسلطاتالعموميةالتيتكونهيمركزوموقعالقراروالسلطة،ويستحيلعلى وزارةواحدةأنتأخذعلىعاتقهامشروعابهذاالحجميمسكلالقطاعات،فالمشروعيتطلبإستراتيجيةواضحةال معالموالآجالوإرادةسياسيةعلىمستوىعال .[1]

2-مقاومةالتغيير:

تحدثالمجلسالوطنيالإقتصاديوالإجتماعيعنماأسماه " عراقيل نفسية " تعيقالإنتقالمنالنمطالتقليديفيالتواصلبينمؤسساتالدولةوملحقاتهاإلىالنمطالرقمي،وذلكبناءاعلىمعاينةمي دانيةتؤكدعدمتوفرالظروفالمطلوبةلهذهالتحولاتفيالمجتمع الجزائري .[2]

---

[1] الأستاذوالباحثإسماعيلاولبصيرل " الجزائر نيوز " مشروعالحكومةالإلكترونيةحتميةإقتصاديةبحاجةإلىإرادة سياسيةعاليةمتاحفي ، http//www.djazairnews.info/dialoqueتاريخالاطلاع2020/04/04.

[2] احمدشريفبسام ،**المرجعالسابق** ،ص193.

تتعلقالعراقيلالنفسيةبقلةالوعيبأهميةمشروعالحكومةالإلكترونيةلدىالقياداتالإداريةوالموظفينالأمرالذي يؤديإلىمقاومةالتغييروالذييعتبرمنالمعيقاتالتيتواجهبرنامجالحكومةالإلكترونيةبالجزائر ،حيثتأخذالقياداتالإداريةمواقفسلبيةمنالمشاريعالجديدة،وهذامايتطلبزيادةالوعيوالتغييرالتدريجيلتقويةفرصنجاحالسياسةالعامةفيهذاالمجال .[1]

3-نقصالكفاءات :

تفتقرالجزائرللمواردالبشريةوالماديةالخبرات

التكنولوجيةالتيتمكنهامنالإنتفاعإقتصاديامنتكنولوجياالمعلوماتوالإتصالات .[2]

وفيبعضالأحيانتكونالإمكانياتموجودةلكنلاتوجدالكفاءاتاللازمةلإستعمال

التجهيزاتالمتوفرة،فمشكلنقصالخبراتبالضرورةيؤديمعمرورالوقتإلىإهتلاكهذهالوسائلأوإتلافهاعنطريق إستخدامهامنقبلأشخاصليستلهمالكفاءةاللازمةيضافإلىذلكعدمإهتماماالإداراتبتكوينموظفيهافيهذاالمجال.

كماأنظاهرةهجرةالكفاءاتمنالعقباتالمطروحةحيثأنالجزائرمنالبلدانالأولىالمصدرةللكفاءات

ثانيا: المعوقاتالمادية :

---

[1] الأستاذوالباحثإسماعيلاولبصير ، **المرجعالسابق** .

[2] سالميجمال، " سبلإندماج الجزائر فياقتصادالمعرفة " **،مجلةالعلومالإنسانية**،العددالثامن،جامعةمحمدخيضربسكرة، 2005. ص25.

وتتعلقبالبنيةالتحتيةلتكنولوجياالإعلاموالإتصالوعلىالخصوصشبكةالإنترنتوالهاتفباعتبارهامنالمتطل باتالأساسيةللحكومةالإلكترونية،ورغمالجهودالمبذولةفيالجانبإلاأنمشروعالحكومةالإلكترونيةفيالجز ائريعانيمنالتأخرالمسجلفيهذاالميدانبسبب:

-

عجزقطاعالبريدوتكنولوجياالإعلاموالإتصالعلىتلبيةطلباتالعملاءعلىإيصالالهاتفالذييعدأهمقنواتالتوا صلعبرالإنترنت.

-

تأخرفيإستكمالالبنيةالتحتيةللإتصالاتوتباينهامنمنطقةإلىأخرى،وعليهفإنالفارقكبيرلسدالفجوةالرقمية معدولالعالمالمتقدمفيهذاالمجال.[1]

وفيهذاالصددأعلنتوكالاتإتصالاتالجزائرعبرعددمنالمناطقوبلدياتالعاصمةوالولاياتالكبرىعنعدمتوفرخ طوطالهاتفالثابتوالإنترنت،بحجةتشبعالمنطقةوإستنفاذكلالأرقام،فيحينينتظرالعديدمنالمواطنينتزويد همبالشبكةمنذأزيدمنسنتينودونفائدةعلىغرارمناطقبوزريعة،برجالبحري،الكاليتوسوبلدياتالولاياتالكبرىوال داخليةمثل : قسنطينة،عنابة،البليدة،الجلفة ...[2]

---

[1] حمدبنعيشاوي، " اثرتطبيقالحكومةالالكترونية EG علىمؤسساتالإعمال " ،**مجلةالباحث**،العدد 07 ، 2009-2010، ص292.

[2] اتصالاتالجزائرفيورطةبسببباستنفاذخطوطالهاتفوالإنترنت، " **جريدةالفجراليومية**. " متاحفي http://www.al-fadjr.com/ar/economie/226302.html : تاريخ الإطلاع 2020/04/22.

–

محدودية إنتشار استخداما تالأنترنت في الجزائر ،حيث أن نسبة مستخدمي هذه التقنية الواسعة الإنتشار في العالم لازالت التضعيفة في الجزائر مقارنة حتى بالدول المجاورة، حيث يصل عدد مستخدميالإنترنت في المغرب لكل 100 نسمة عام 2010 حوالي 32.59 مستخدم، وفي تونس وصل عدد مستخدميالانترنت 27.53 مستخدم في نفس السنة، في حين أن عدد مستخدميالأنترنت في الجزائر لكل 100 نسمة لعام 2010 حوالي 10.34 مستخدم، وبالتاليفهي بعيدة كلا لبعد عنالمتوسط العربيالمقدر ب 20.87 مستخدم .

ومن جهة أخرى هناك عقبة أخرى تتمثل في التعاملاتالمالية الإلكترونية التي لازالت

في بداية تها رغم مرور ثلاثة سنوات على شروع السلطات الجزائرية في تعميم التعاملاتالمالية الإلكترونية على مستوى مختلف المؤسساتالمالية والتجارية، إلا أن هذه التجربة لازالت

متعثرة، وعلى سبيل المثال أن فئات واسعة من المتعاملين الإقتصاديين وكذا المواطنين .[1]

وبالنسبة لمؤشر الأمم المتحدة لجاهزية الدول للحكومة الإلكترونية (البنية التحتية) نجد أن الجزائر جاءت في المركز 111 عالميا والمرتبة 12 عربيا بمؤشر 0.1230 عام 2008 و 0.1248 عام 2010 ،وقد وصل المؤشر العربي 0.1912 والمتوسط العالمي

[1] حمد بن عيشاوي ، **المرجع السابق** ، ص 292.

0.2357والمتوسطألاقياني 0.1659 والمتوسطالأسيوي 0.1992 والمتوسطالأمريكي 0.2597والمتوسطالأوربي 0.4843 والمتوسطالإفريقي 0.0668 وهوالذيحققتهالجزائر .[1]

ثالثا: المعوقاتالبشرية :

منالمعلومأنرأس المالالبشريعاملمهمفينجاحمشروعالحكومةالإلكترونيةفيأيمكانمنالعالم .ويربالباحث (1987) Long أن 10% فقطمنمشاريعنظمالمعلوماتالفاشلةيعودفيالحقيقةإلىأسبابفنيةوأن 90% منهايعودإلىأسبابإداريةوإنسانية .[2]

ومنالعقباتالبشريةالتيتعترضمشروعالحكومةالإلكترونيةفيالجزائر :

-مشكلالأميةوالذييعدمنأبرزالعقباتالتيتواجهمشروعالحكومةالإلكترونية،حيثإحتلتالجزائر المرتبة 030منمجموع 082 دولةفيمؤشر رأسالمالالبشريحول جاهزيةالدوللحكومةالإلكترونيةحسبمؤشراتالأممالمتحدة.

-إنعداموضعفالوعيبأهميةالتكنولوجياخاصةوتبنيمواقفسلبيةمنهافيبعضالأحيان.

-إرتفاعكلفةاستخداماالإنترنتوإستحواذاللغةالانجليزيةعلى 80% منمواقعهامعضعفاالإلمامبها.

---

[1] احمدبنعيشاوي، **المرجع السابق** ، ص190.

[2] عمربنسعيدبنمشيط، "**التحدياتالإداريةوالإنسانيةفيتطبيقالحكومةالالكترونية**،(إمارةمنطقةعسير ،كليةالعلوموالحاسبالآلي،جامعةالملك خالد)،ص03.

–

تدنيمستوىمعيشةغالبيةالجزائريينوتدهورالقدرةالشرائيةوالرعايةالصحيةومستوىالتعليم،فقدبلغتمستوياتالتنميةالبشريةأدنىالمستوياتحيثسجلتالمرتبة 107 منأصل 137 دولةسنة 2003 ،الأمرالذييعيقالإقلاعنحواندماجفعليوتدريجيفيالحركيةالإقتصاديةالعالميةالمتجهةفيظلالعولمةالمعلوماتيةنحوالتأسيسلمجتمعالمعلوماتوالمعرفة.

ربعا :المعوقاتالتشريعية :

وتتمثلهذهالعقبةفيمحدوديةالجانبالتشريعيفيالجزائر

المتخصصفيهذاالمجال،علىغرارماقامتبهالعديدمنالدول .[1]

وغيابالإطارالقانونيالمنظمللمعلوماتفيالجزائريؤديإلىالعديدمنالإشكالياتالمتعلقةبتداولالمعلوماتونوعيةهذهالمعلوماتالمتداولةومحتواها،وكذلكحفظالمعلوماتوخصوصاالشخصيةمنهاوالجهاتالمخولةلهاهذهالصلاحية،وأيضاحالاتوأوقاتالإطلاععلىهذهالمعلوماتومكانحفظها . هذهالإشكالياتتوجدفيالإداراتالعموميةأينيتعلقالأمربمعلوماتالأشخاصكالإسم،اللقب،تاريخالميلادالإقامة...

فحتىالآنلايوجدنصقانونييعالجمواضيعمرتبطةبحفظالمعلوماتالسابقةعنطريقالتكنولوجياتالحديثةوطريقةالتعاملبها .[1]

[1] احمدبنعيشاوي،**المرجع السابق** ،ص293.

ومنالعقباتالأخربالمرتبطة**بالجانبالقانوني** :

-إنعدامالثقةبإجراء

المعاملاتوالسدادعبرالإنترنت،وعدمإنتشارإعتمادالتوقيعالإلكترونيومصداقيةالوثائقالتييتمتبادلهاعبرا

لأنترنتلصعوباتترتبطبالأمانوالخصوصية.

-غيابالإطارالتشريعيالذييِنظمالمعاملاتالإلكترونيةفيظلإنفتاحالأسواقوإنتشارالإنترنت.

بإعتبارأنالقوانينمنالركائزالأساسيةلتأسيسوبناءمشروعالحكومةالإلكترونيةوتوفيرالحمايةومنعالقرصن

ةالإلكترونية،وأغلبالدولالآنتعملعلىسنالقوانينلمنعجرائم

الحاسوبباعتبارهاجرائمدوليةعابرةللحدود،وقدإتخذتالأممالمتحدةعام 1990 قرارا

حثتفيهالدولعلىإتخاذالإجراءاتاللازمةللحدمنالجرائمالإلكترونيةوتحديثالقوانينالدولية،وكانتتونسأولدول

ةعربيةتصدرقانونالتجارةالإلكترونيةوالمبادلاتالإلكترونيةفيأوت 2000 تمتلاهقانونالتجارةفيدبي

[2].

وقدأجمعالعديدمنالخبراءالمشاركينفيالملتقىالوطنيحولالجريمةالإلكترونيةبدائرةقديلبوهران

،بأنالجريمةالإلكترونيةتحولتإلىظاهرةإرهابمعلوماتي ،

وذكرتالمحامية"زرنةفاطمة"وهيخبيرةفيميدانالجريمةالإلكترونيةأنهذهالأخيرةتشهدتطوراتسريعةوصا

---

[1]احمدبنعيشاوي،**المرجع السابق** ،ص294.

[2]الشريف نعمان عبده ، "الحكومة الإلكترونية كاستراتيجية لإعادة صياغة دور الدولة ووظائف مؤسساتها الواقع و التحديات و حالة دول مجلس التعاون الخليجي "، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ،(جامعة الجزائر ، 2008-2009)، ص89.

رتقاعدةتستندإليهاالجماعاتالإرهابيةفيالقيامبنشاطاتهاعنبعد

وأشارتإلىأنظاهرةالإرهابالإلكترونيوالمعلوماتيبشكلعامأصبحيتجلىفيعملالمجموعاتعلىتدميرالمحتوياتا

لإلكترونيةللشركاتوالمؤسساتالعموميةالاجتماعيةوالإقتصاديةوالاستيلاءعليهاأوتعطيلهاإلىأقصىدرجة

تمكنمناجلإلحاقالضرر

والمساسبسيرالمصالحالعمومية . [1]

علىالرغممنأنالمشرعالجزائريإجتهدفيسنالعديدمنالقوانينالتيتضبطسيرعملالحكومةالإلكترونيةفيمايتع

لقبالتصديقالإلكترونيوالتوقيعالإلكترونيوالجريمةالإلكترونيةوغيرها،مازالتفئاتكبيرةمنالمواطنينوقطا

عالأعمالتعتمدعلىالمعاملاتالتقليدية،مايعنيإنعدامعاملالثقة،ممايتطلبالمزيدمنالتشريعاتالتيتحميالمع

املاتالإلكترونيةوالتيتؤسسلمشروعالحكومةالإلكترونية،ومنجانبآخرتكثيفحملاتالتوعيةفيهذاالمجال

.

المطلب الثاني : تحديات نظام الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية .

يمكنحصرهذهالتحدياتفيالآتي :

أولا / معوقاتإدارية:وتتمثلفيالآتي :

[1] الجريمةالالكترونيةتحولتإلىظاهرةإرهابمعلوماتي (خبراء")

متاحفي83854=id_article&page=article/www.aps.dz/spip.php? : تاريخ الإطلاع 2020/04/22

1- تعقيدالإجراءاتالإداريةوإنعدامممرونةالهياكلالتنظيمية.

2-إنعدامالتخطيطلبرامجالحكومةالالكترونية.

3- وجودمخاوفعلىمستوىالقياداتالإداريةالعليافيبعضالدولمنتنفيذمشروع

الحكومةالإلكترونية.

4- غيابالتنسيقبينالإداراتالحكوميةالمختلفة.

ثانيا / معوقاتبشرية:وتتمثلفيالآتي :

1- انعدامالخبراتالتكنولوجيةوالكفاءةالعاليةفيتقديمالخدمات.

2-عدمكفايةالتدريباتاللازمةللعاملينعلىالأجهزةالإلكترونية.

3- عدمتطورطرقاختيارالقائمينعلىالأجهزةالإلكترونية.

-4

ضعفطرقتقديمالخدماتالتيتقومبهاالكوادرالبشرية،حيثيتمتقديمهابصورةشكليةبحتةدونالنظرإلىالجانبال

موضوعيأساسالخدمة .

5- إنعدامأوضعفالوعيبأهميةالتكنولوجياوتطبيقاتها،بلوتبنيمواقفسلبيةمنها . 6- مقاومةالموظفينلبرامجالحكومةالإلكترونية،ومصدرهذهالمقاومةهيالإعتقادالسائدأنهذهالتكنولوجياالحديثةستحلمحلالموظفين .[1]

ثالثا / معوقاتمالية:وتتمثلفيمايلي:

1- قلةالمواردالماليةاللازمةلتوفيرالبنيةالتحتيةفيمايتعلقبشراءالأجهزةوالبرامج التطبيقية،ومجالاتتطويرالحاسباتالآليةوإنشاءالمواقعوربطالشبكات .

2-عدموجودمخصصاتماليةكافيةلتدريبالعاملينفيمجالنظمالمعلومات.

3-إرتفاعتكاليفخدمةالصيانةلأجهزةالحاسباتالآليةونقصعددالمتخصصينفيإجراءهذهالخدمات.

ربعا / معوقاتفنيةوقانونية:وتتمثلفي :

1-

عدممواكبةالتقدمالتقنيفيمجالالحاسبالآلي،حيثإرتفعتمعدلاتالتغييرفيتكنولوجياالإتصالاتوالمعلوماتبصورةكبيرة،فيالوقتالذييبحثفيهاالأفرادعنإستقرارنسبي .

2- عدموجودمواصفاتومعاييرثابتةلأجهزةالحاسبالآليالمستخدمةفيإنجازالخدمات.

---

[1]-عصامعبدالفتاحمطر ،**الحكومةالالكترونيةبينالنظريةوالتطبيق**،(مصر :دارالجامعةالجديدة، 2008) ،ص52 .

-

3عدمإعتمادالوثائقالإلكترونيةكبديلعنالوثائقالتقليديةفيإجراءالمعاملاتسواءماتعلقمنهابالعقودأوتوثيق الحقوقالإلتزامات.

-4

إزديادحجمالمخالفاتوالجرائمالواقعةعلىالمعلومات،منهامايتعلقبالبريدالإلكتروني،أوسرقةبطاقاتالإئتمانوكذلكسرقةالتوقيعالإلكتروني .

5- غيابالتشريعاتالمناسبةوالواضحةالتيتؤسسلمشروعالحكومةالإلكترونية .[1]

المطلب الثالث : الحلول الممكنة لتفعيل مشروع الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية .

-

البدءفيتسويقالخدماتللإدارةالإلكترونية،وتوضيحمميزاتهاومردودهاالكبيرعلىالمواطنمننواحيكثيرة،وتبيانالمبرراتالقويةاللازمةلإستخدامها،حتىيزولالتحفظالموجودعندبعضالمواطنين.[2]

-

عدمموصلةممارسةالأعمالذاتالصبغةالتجارية،بحيثأنتتوقفالحكوماتفوراعنتحميلالمواطنينأيرسومإ

---

[1] عصام عبد الفتاح مطر ،**مرجع سابق** ، ص53.

[2] محمدمحمدالهادي، توجهاتأمنوشفافيةالمعلوماتفيظلالحكومةالإلكترونية ، مقدمفيالمؤتمرالعربيالثالثفيتكنولوجياالمعلوماتوالتنميةالإدارية " شفافيةوأمنالمعلوماتفيظلالحكومةالإلكترونية"،(شرمالشيخ: 2-6 أكتوبر،2004.)

ضافيةمنأجلإستخداماالإدارةالإلكترونية،الأمرالذيسوفيشجعالمواطنينعلىاستخداماالإدارةالإلكترونية.

1

–توسيع مشروع البلدية الإلكترونية و إخراجه من المفاهيم النظرية إلى المفاهيم التطبيقية ، التي تخدم الوطن و المواطن .

– تخصيص أرضية وطنية إلكترونية تهتم بإنشغالات المواطنين و إقتراحاتهم في مجال الخدمات العمومية .

– تخصيص أرضية إلكترونية محمية لأجل تنظيم إنتخابات إلكترونية تحكمها الشفافية و المصداقية .

–

تطويرجودةالخدماتوتقليلنسبةالأخطاء،وزيادةسرعةالاستجابةوتقديمالخدماتوالمعلوماتفيموعدهاالمحدد عبرالأنترنت ، مع تحديدرؤيةوإستراتجيةواضحةلتطبيقالإدارةالإلكترونية .

– إقامة مراكز لمساعدة الفئات التي تفتقر إلى التحضيرات والمعدات الرقمية ، وذلك لتوفيرها للأسر ذات الدخل المنخفض .

–تنفيذ ومتابعة تطبيق الحكومة الإلكترونية في مختلف الدوائر الحكومية .

[1] إفانز ،جلوريا،**الحكومةالإلكترونية**،(مصر :دارالفاروقللنشروالتوزيع،2005)،ص 128.

– دراسة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات ،وتحليل مدى مقدرتها وإستعدادها لتشغيل الخدمات الإلكترونية ، ودعم تطبيقات الحكومة الإلكترونية .

–نشر الوعي عن كيفية استخدام البريد الإلكتروني والشبكات الإجتماعية ومواقع الإنترنت المختلفة ، وبأقل أخطار أمنية ممكنة.

–مقارنة البرامج والأجهزة ،والمعايير الفنية المختلفة التي تستخدم عالميا في بيئة الإنترنت .

–وضع خطة شاملة لتنفيذ المشروع وفق مراحل متعددة .[1]

خلاصة الفصل الثالث :

كخلاصة لهذا الفصل الذي تطرقنا من خلاله إلى أهم نماذج و تحديات الحكومة الإلكترونية في الجزائر و أهم الحلول المقترحة ، يتضح لنا أن الجزائر قد عملت على تقريب الإدارة من المواطن و نجحت في تبسيط العديد من الإجراءات التي كانت تكبد المواطنين العناء (تقليل التكاليف ، دقة المعلومات ، إختصار المسافات ، سرعة تقديم الخدمات) ، و علىالرغممنالجهودالمبذولةلتطبيقالحكومةالإلكترونيةفيالجزائر ،فانأهدافهاالرامية

[1] العربيالعربي، الحكومةالإلكترونيةوالبعدالأمني، مقالمنشوربمركزالشرقالعربيللدراساتالحضاريةوالإستراتجيةبالمملكةالمتحدةلندنبالموقعالإلكتروني :http://www.asharqalarabi.org.uk/ تاريخ الإطلاع 2020/06/15.

إلىتقريبالإدارةمنالمواطنورفعالغبنعنهلمتتجسدعلىأرضالواقع بصفة رسميةمقارنة بالدول الأخرى،وهذابإعترافالقائمينعلىالمشروع .

كماأنتطبيقمشروعالحكومةالإلكترونيةسواءفيالدولالمتقدمةأوالناميةيمكنأنتعترضهالعديدمنالتحدياتوا لمعوقاتتتعلقبالجانبالماديوالبشريوالتقنيوالتشريعي،والإداري،وايجادالحلوللهذهالمشكلاتيعنيتجسيدو جاحمشروعالحكومةالإلكترونيةوتقديمالخدماتالمتميزةللمواطنومؤسساتالأعمال .

خاتـــــمة

خاتــمة :

بما أنالجماعاتالمحليةقد أصبحت المحركالقاعديلعجلةالتنميةفيالجزائر ،حيثتعتبرالوسيط و الرابط بين الحكومة و الشعب ، بإعتبارها الأقرب إلى المواطن و الأدرى بمتطلباته و إحتياجاتهو من خلال دراستنا لموضوع دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير الجماعات المحلية

نستخلصأنالتطوراتالتكنولوجيةالتيأفرزتظهورتكنولوجياالمعلوماتقدساهمتبشكلكبيرفيتغييرنمطالإدارة التيإنتقلتمنالنمطالتقليديإلىالنمطالحديث،حيثظهرمصطلحالإدارةالإلكترونية،التيتسابقتالدولمنأجلتط بيقتقنياته،وذلكبتوفيرجميعالوسائلالماديةوالبشريةوالتقنيةمنأجلإنجاحهذاالتغيروتسريعالعمل بهذه التكنولوجياعبرتوفيربنىتحتيةوإعدادكوادربشريةمتخصصةو مؤهلةلتسييروتطبيقهذهالتقنية.

والجزائرمنبينهذهالدولالتيتفطنتإلىأهميةالنمطالإداري التكنولوجيمنأجلتحسين خدماتها و تسهيل معاملاتالمواطنينوإصلاحعلاقتها بالمواطن ويتجلىذلكبوضوحفيالمجهوداتالتيقامت بها الجزائرمنأجلتوفيرجميعالوسائللإنجاحمشروعالتحولإلىالإدارةالإلكترونية،وذلكخاصةفيالجماعاتالمحـ لية .

ومنالأسبابالتيأدتإلىإهتمامالجزائر بالتحولمنالإدارةالتقليديةإلىالإدارةالالكترونيةهو :

الضغطالكبيرعلىالموظفين،تفشيظاهرةالبيروقراطيةوالمحسوبيةو

إستياءالمواطنينمنبطءالعملورغبةالدولةفياللحاقبوكبالدولالمتطورةتكنولوجيا.

و عليه تمثلت العناصر الأساسية لبحثنا في إبراز الدور الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات في تحسين أداء الجماعات المحلية في الجزائر حيث تناولنا في الفصل الأول أهم المفاهيم المتعلقة بعناصر بحثنا و المتمثلة في (تكنولوجيا المعلومات ،الجماعات المحلية) ، أما في فصلنا الثاني فقد تطرقنا إلى أبرز إسهامات الحكومة الجزائرية في سبيل التحول إلى أسلوب الإدارة الإلكترونية مع تركيزنا على الإدارة المحلية و أثر التكنولوجيا عليها ، و بالنسبة للفصل الثالث فقد تمحور حول طرح بعض نماذج تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى الجماعات المحلية مع التطرق إلى أهم التحديات و الحلول التي تواجه التحول إلى نظام الإدارة الإلكترونية .

منخلالماسبقيتضحجليا أنإستخدامتكنولوجياالمعلوماتوالإتصالاتلميعدمسألةرفاهيةبالنسبةللمنظماتا لصناعيةوالخدمية،ومنبينهاالإدارةالمحلية

،بلأضحىأمراحتمياتعينعليهاالأخذبه،بالنظرمنجهةللثورةالتييعرفهاميدانالمعلوماتوالإتصالات،وبالذ ظرإلىالتحدياتالتيباتتتعرفهاالبيئةالداخليةوالخارجيةلهذهالمنظمات.

و منخلالدراسة موضوعالإدارةالإلكترونيةللجماعات المحلية ،توصلتالدراسة إلىمجموعةمنالنتائج،ومنخلالهاتمتقديممجموعةمنالتوصيات :

1-النتائج :

- يتوقفنجاحمشروعالإدارةالإلكترونيةعلىالتعريفبهوبمزاياهخاصةفيبيئةإجتماعيةلهامواقفسلبيةمنالتكنولوجياالحديثةللإتصالولاسيماالأنترنت،وهذامنخلالحملاتالتوعيةوالدعاية،ويلاحظصورشديدفيهذاالمجالبالجزائر .
- تأخرإستكمالالبنيةالتحتيةلتكنولوجياالإعلاموالإتصال،وإنتشارأميةالحاسوببالجزائرأدىإلىإتساعالفجوةالرقمية،والتيتعتبرمنتحدياتالحكومةالإلكترونيةفيبلادنا .
- لمسايرةالتطوراتالعالمية،أطلقتالجزائرمبادرتهاالإلكترونية،والتيتضمنتمجموعةمنالأهدافومجموعةمنالآلياتلتنفيذها،لكن لم تجسد كلها على أرض الواقع وعدمتجسيدمشروعالحكومةفيالآجالالمحددةلهو راجعإلىعدمالتحكمفيآلياتالتنفيذ،مماأدىإلىفشلالسياسةالعامةفيهذاالمجال .
- تبذل الجزائر جهوداكبيرمنذسنة 2000 منأجلتوفيرالبنيةالتحتيةللحكومةالإلكترونية،لكنعدمإستكمالالبرامجالكبيرمثل،تعميمالتدفقالسريعوتوفيرالحمايةالقانونيةوالإطارالتشريعيالتنظيمي،وتوفيرالإطاراتالمدربةلتنفيذالمشروع،كلهاعواملأدتإلىعدمنجاحمخططالحكومةالإلكترونيةفيالجزائر في الآجالالمحددةله.

– بالرغم من عدم النجاح الكامل لمشروع الحكومة الإلكترونية نجحت الجزائر في تحسين العديد من خدماتها و تسهيل معاملاتها مع المواطنين و يتجلى ذلك في نجاح رقمنة معظم الوثائق التيتساعدالموظفوالمواطنعلىحدسواء

فيتحسينالخدمةوإقتصادالوقت،حيثالموظفيقومبعملهفيوقتوجيزوكفاءةعاليةوالمواطنيتحصل على وثائقه في الحين .

-

علىمستوىمصلحةالحالةالمدنية،شهدتهذهالمصلحةالعديدمنالجوانبالتحسينيةبمايسمحللمواطنمنإستخراجوثائقالحالةالمدنيةمنأيةبلديةأوملحقةإداريةعلىمستوىالوطن،فضلاعنإستخراجهذهالوثائقبصور إلكترونية ،وتخفيفالإجراءاتالإداريةعلىمستوىهذهالمصلحةبتقليصعددالوثائق .

-تقدم الإدارة المحلية من خلال تحسين جودةالخدمةالعموميةو التي لها أثربالغعلىمستوىعلاقةالإدارةبالمواطن،نظراماتحققهلهذاالأخيرمنإرتياحورضىعلىمستوياتإشباعحاجاته العامةبتقديمخدماتعموميةعصريةوبأبسطالطرقوأقصرالآجال.

-

كماأنلتحسينالخدمةالعموميةأثرإيجابياًبالنسبةلأداءالإدارةالمحليةعلىوجهالخصوص،بمساهمتهافيتحقيقالتنميةعلىمستواهالمواكبةمختلفالتحولاتالعالمية.

2-التوصيات:

منخلالدراستنا،توصلنالبعضالإقتراحاتالتييمكنأنتعينبعضالدراساتالمستقبلية و كذا الإدارات ذاتها و من بينها :

– يتطلب تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية في الكثير من الأحيان ضرورة توفير مجموعة من المتطلبات الإدارية ، الأمنية ، البشرية و التقنية ، إلا أن هناك مجموعة من المعوقات التي تحول في الغالب دون نجاح التطبيق الفعال لمبادئ الإدارة الإلكترونية و هو ما يجعل الآثار المترتبة عنها بين الإجابية و السلبية .

–تكثيفالجهودمنأجلالتغلبعلىمشكلاالأمية الرقميةفيالجزائر بإعتبارهامنأكبرالتحدياتالتيتواجهمشروعالإدارةالإلكترونيةونشرالثقافةالمعلوماتيةبتوفيرالبنيةالتحتية منالأجهزةوالوسائلالحديثة.

– تحسينمستوىالإدارةورفع خبرات الموظفين وذلكمنخلالإقامةفتراتالتربص ، زائد التأهيلالعلميللعمالفيمجالالتكنولوجياالمعلوماتللاستغلالالأمثل .

–ضرورةتعميمتكنولوجياالمعلوماتفيالإداراتباعتبارهاوسيلةهامةفيتحسينجودةالمعلومة.

–

ضرورةتواصلالبلديةمعمواطنيهاعنطريقفتحموقعإلكترونيمنأجلالتقربمنالمواطنينوتسهيلعمليةإستخرا ج الوثائق عن طريق الأنترنيت .

ومن أجلتجسيدمشروع الإدارةالإلكترونيةالناجحة فيالجزائروجعلهافيمستوىالتجاربالناجحةعلىالمستوىالعربيوالعالمي،خاصة مع

إتضاحجميعالمشاكلالتيكانتسببافيعرقلةالمشروع،ممايتطلبإعادةبعثهمن جديد ،و الإسراعفيإيجادالحلوللها،والتيرغمكثرتهاوتفاقمهافانإيجادتسويةلهاأمرممكنفيظلتوفرالإرادة السياسيةوتعاونجميعالأطراف الرسميةوغيرالرسمية.

قائمة المراجع

قائـــمة المـراجـــع :

أولا : باللغة العربـية .

أ : الكـتـب :

1 –أحمد بدر، جلال الغندور و ناريمان إسماعيل متولي، **السياسة المعلوماتية و إستراتيجية التنمية،** "دراسات شاملة لمصدر الوطن العربي و بعض البلاد الأوروبية و الأمريكية و الأسيوية و الإفريقية، (مصر ، دار غريب، 2001) .

2 –انطونيوسكرم، **العرب أمام تحديات التكنولوجيا**، (الكويت ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، 1978).

3 – إفانزجلوريا،**الحكومةالإلكترونية**،(مصر، دارالفاروقللنشروالتوزيع ،2005).

4 – السالميعلاءعبدالرزاقمحمد، **الادارةالالكترونية**، (عمان،الاردن، داروائلللنشر،2007).

5 – القدومةمحمود،**الحكومةالالكترونيةوالإدارةالمعاصرة**،(عمان،دارأسامةللنشروالتوزيع،) .2009

6 – بيوميحجازيعبدالفتاح،**الحكومةالالكترونيةوإطارهاالقانوني**،ط 2 ،(الإسكندرية . دارالفكرالجامعي،2004).

7 –حسينمحمدالحسن، **الادارةالالكترونية،المفاهيم،الخصائص،المتطلبات**، ط.1 ، (عمان ،مؤسسةالوراقللنشروالتوزيع،2010).

8 –زرزار العياشي، عياد كريمة "**استخدامات تكنولوجيا المعلومات و الإتصال في المؤسسة الإقتصادية و دورها في دعم الميزة التنافسية**" ،(عمان، دار صفاء للنشر و التوزيع 2016) .

9 –سعدغالبياسين،**أساسياتنظمالمعلوماتالإداريةوتكنولوجياالمعلومات**،(عمانالأردن ،دارالمناهجللنشروالتوزيع ، 2009).

10 – شرف الدين ،**مبادئ الإدارة المحلية** ، (صنعاء ، بدون د. نشر ،1995) .

11 – طارق مجدوب ،**الإدارة العامة و العملية الإدارية** ، (بيروت–لبنان ، منشورات الحلبي ، 2003) .

12 –

عامرخضيرالكبيسي،**السياساتالعامةمدخللأداءوتطويرالحكومات**،(القاهرة،المنظمةالعربيةللتنميةا لإدارية، 2008) .

13 –

عصامعبدالفتاحمطر ،**الحكومةالالكترونيةبينالنظريةوالتطبيق**،(الإسكندرية،دارالجامعةالجديدة،) 2008.

14 – علىالسدجاري ،**الدولةضدالمدينة**،منشوراتمجموعةالبحثحول المجال التراثي ،(الرباط – المغرب، مطبعة المعارف الجديدة ، 2000) .

15 – عمر صدوق ،**دروس في الهيئات المحلية المقارنة** ، (الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1988) .

16 –فتحي عبد الهادي ، **المعلومات و تكنولوجيا المعلومات على أعتاب قرن جديد** ، (القاهرة، مصر ، مكتبة الدار العربية للكتاب ، 2000).

17 – فيصل دليو ، **التكنولوجيا الجديدة للإعلام و الإتصال** ، ط1 ،(عمان، دار الثقافة ، 2010) .

18 – مايكل جونز ، **حالة المدن العربية – تحديات التحول الحضري**–،تر(ديانا نغوي) ،ط.2 ، (كينيا ،2012) .

19 –

محمدأنسقاسمجعفر ،**ديمقراطيةالإدارةالمحليةالليبراليةوالإشتراكية**،(الجزائر ،ديوانالمطبوعاتالجامعية،الساحةالمركزية بن عكنون ، ف1، 1985) .

20 – محمدالصغيربعلي،**قانونالإدارةالمحليةالجزائرية**،(عنابة – الجزائر، دارالعلوملللنشروالتوزيع،2004).

21 – محمدسميراحمد،**الادارةالالكترونية**،(عمان،الاردن، دارالمسيرةللنشروالتوزيع ،2008) .

22 – مزهرشعبانالعاني ،شوقي ناجيجواد،**الإدارةالالكترونية**،(عمان،الاردن ، دارالثقافةللنشروالتوزيع ،2013).

23 – مصطفى يوسف كافي ، **الإدارة الإلكترونية –إدارة بلا أوراق**– ، (سوريا ، دار رسلان للطباعة ،2011) .

24 – منيرابراهيمشلبي،**المرفقالمحلي – دراسةمقارنة** ، (مصر ،دارالفكرالعربي،1997) .

25 – نجمنجمعبود،**الادارةالالكترونية**، (عمان ، الأردن ، داروائلللنشر ،2008).

ب : المجـــلات :

–

الدكتورمحمدعبدللهالعربي،دورالإدارةالمحليةوالبلدياتفيتنميةالمجتمعاتاقتصادياواجتماعيا،مقالمنشورفي**مجلةالعلومالإدارية** – العددالأول – السنةالتاسعة،أبريل ، 1967 .

2 –العربيبوعمامة، الاتصالالعموميوالإدارةالإلكترونية،رهاناتترشيدالخدمةالعمومية،**مجلةدراساتوالبحوثالاجتماعية**، جامعةالوادي-الجزائر ، العدد09 ديسمبر 2014 .

3 – إلياس شاهد ، الحاج عرابة ، " تجربة تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر"، **المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية و المالية** ،العدد03 ، 2016 .

4 – بسمنعولمي ، " تشخيص نظام الإدارة المحلية و المالية المحلية في الجزائر " ، **مجلة اقتصاديات إقتصاديات إفريقيا** ، عدد 4 .

5 – حسين محمد أحمد عبد الباسط، "التطبيقات و الأساليب الناجحة لإستخدام تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات في تعلم الجغرافيا" ،**مجلة التعليم بالأنترنيت** ، العدد5 ، مارس 2005 .

6 – حمدبنعيشاوي، " اثرتطبيقالحكومةالالكترونية EG علىمؤسساتالإعمال " ،**مجلةالباحث**،العدد 07، 2009–2010 .

7 – سالميجمال، " سبلإندماج الجزائر فياقتصادالمعرفة " ،**مجلةالعلومالإنسانية** ،العددالثامن،جامعةمحمدخيضربسكرة ، 2005.

8 – مجلسالأمة،**مجلةالفكرالبرلماني**،العدد 14 ،نوفمبر ،2006 .

ت : أطروحـــات و مــذكــرات التـــخرج :

1 – الشريف نعمان عبده ،"**الحكومة الإلكترونية كاستراتيجية لإعادة صياغة دور الدولة ووظائف مؤسساتها الواقع و التحديات و حالة دول مجلس التعاون الخليجي** ، رسالة دكتوراه ،كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ،(الجزائر: جامعة الجزائر ، 2008–2009) .

2 – بوخنوفةعبدالوهاب، " **المدرسةوالتلميذوالمعلموتكنولوجياالإعلاموالاتصال**رسالةدكتوراه ،قسمالإعلاموالإتصال،(الجزائر:جامعة الجزائر ،2007) .

3 – زرقاوي رتيبة ، " **إصلاح و تطور منظومة الجماعات المحلية في الجزائر و أثره في التنمية واقع و آفاق من 1990 إلى 2015** " ،مذكرة ماستر في العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، (الجزائر : جامعةخميس مليانة ، 2015).

4 – شرفيأمينة، "**دورالحوكمةفيتحسينالإدارةالمحليةالجزائرية** ."مذكرةمكملةلنيلشهادةالماسترعلومسياسيةتخصص،تنميةسياسيةواقتصادية،كليةحقوقوالعلومسيا سية،(الجزائر:جامعة 8 ماي 1945 ، سنة 2013).

5 – شيباني محمد المختار ، " **دورالتكنولوجياالحديثةفيالتسييروتطويرالجماعاتالمحليةفيالجزائر**"،

مذكرةلنيلشهادةالماسترفيالعلومالقانونيةوالإدارية ، تخصص : إدارةالجماعاتالمحلية،كليةالحقوقوالعلومالسياسية ، (الجزائر:جامعةد .الطاهرمولاي . سعيدة ،2015/2014).

6 – صالح ساكري،" **المعوقات التنظيمية و أثرها على الجماعات المحلية**". مذكرة ماجيستير في علم الإجتماع ، كلية العلوم الإجتماعية والإسلامية ، (الجزائر : جامعة باتنة).

7 – عثمان عزيزي ، "**دور الجاماعات و المجتمعات المحلية في التسيير و التنمية بولاية خنشلة** " ، مذكرة ماجيستسر في التهييئة العمرانية كلية علوم الأرض والتهيئة العمرانية، (الجزائر : جامعة قسنطينة ، 2008) .

8 – عزراوي عبد الرحمان ، " **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية** ". مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، (الجزائر : جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ،2011/2010).

9 – عمربنسعيدبنمشيط، " **التحدياتالإداريةوالإنسانيةفيتطبيقالحكومةالالكترونية** " ،إمارةمنطقةعسير ،كليةالعلوموالحاسبالآلي،(جامعةالملكخالد).

10 – لمين علوطي ، " **أثر التكنولوجيا المعلومات و الإتصال على إدارة الموارد البشرية** " ، أطروحة دكتوراه، ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير،(الجزائر : جامعة الجزائر، سنة 2008/2007).

11 – محسن يخلف، " **دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولاية بسكرة** "، مذكرة ماستر في العلوم السياسية ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،(الجزائر : جامعة بسكرة، 2014).

12 – يوسفي نور الدين ، " **الجباية المحلية و دورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر** " ، مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية ، (الجزائر : جامعة بومرداس ،2009 – 2015).

ث : المداخلات :

1 – بلعربيعبدالقادر،لعرجمجاهدنسيمة،أمغبرفاطمة الزهراء، " **تحدياتالتحولالىالحكومةالالكترونية**"، مداخلة بالملتقى الدولي العلمي الخامس ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير،(خميس مليانة ، 2012).

2 – بنعيسىاحمد ،

الوسائلغيرالمؤسساتيةكإطارلتفعيلالرقابةعلىتسييرالجماعاتالمحلية،مداخلةمقدمةفيإطار،الملتقيا لدوليحولالجماعاتالمحليةفيالدولالمغاربيةفيظلالتشريعاتالجديدة، (بجامعةالوادي– الجزائر،يوم 1–2 ديسمبر 2015).

3 –لحبيببلية ، **دورتكنولوجياالمعلوماتوالاتصالاتفيتحسينحكامة الإدارةالمحليةفيالجزائر**، مداخلةمقدمةفيفعالياتاليومالدراسيالموسوم" :التطوراتالتشريعيةفيمجالالترقية ، استخدامتكنولوجياالمعلوماتوالاتصالاتفيالجزائر"بكليةالحقوقوالعلومالسياسية ،(جامعةعبدالحميدبنباديس" ، 20مارس 2018).

ج : الملتقيات :

1 – حسينبنمحمدالحسن،"**الإدارةالإلكترونيةبينالنظريةوالتطبيق** "،المؤتمرالدوليللتنميةالإدارية ، نحوأداءمتميزفيالقطاعالحكومي،معهدالإدارةالعامة،(الرياض،المملكةالعربيةالسعودية،1، 2009) .

2 – محمد محمود الطعامنة ، " **نظام الإدارة المحلية في الوطن العربي**"،الملتقى العربي الأول ،(عمان ،2003).

ح : المؤتمرات :

1 – محمدمحمدالهادي ، **"توجهاتأمنوشفافيةالمعلوماتفيظلالحكومةالإلكترونية" مقدمفيالمؤتمرالعربيالثالثفيتكنولوجيا المعلوماتوالتنميةالإدارية** " شفافيةوأمنالمعلوماتفيظلالحكومةالإلكترونية"،شرمالشيخ: 2-6 أكتوبر ،2004.

خ : المراسيم و القوانين :

1 – الجمهوريةالجزائريةالديمقراطيةالشعبية،**الأمررقم** 06-03 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتضمن **القانونالأساسيالعاملللوظيفةالعمومية**،الجريدةالرسمية،العدد 46 ، المؤرخة في 16 جويلية 2006 .

2 – الجمهوريةالجزائريةالديمقراطيةالشعبية،**المرسومالرئاسيرقم** 16-03 المؤرخ في 07 جانفي 2016 المتضمنإنشاءالمرصدالوطنيللمرفقالعام الجريدةالرسمية،العدد02،المؤرخة في2016/01/13 .

د : مواقع الأنترنيت :

1 – أميرةأمكيدش ، مشروع الجزائر الإلكترونية ، إستبدال البطاقة الرمادية بشهادة إلكترونية شاملة ، http://elmihwar.com/ar/index.php: تاريخ الإطلاع 2020/05/17 **09:17** .

2 – أميرة أمكيدش ،https://www.eldjazaironline.net/Accueille: تاريخ الإطلاع 2020/05/22 **10:05** .

3 – اتصالاتالجزائرفيورطةبسببباستنفاذخطوطالهاتفوالانترنت، " **جريدةالفجراليومية** ،http://www:alfadjr.com/ar/economie/226302.htm : تاريخ الإطلاع 2020/04/22 **15:30.**

4 –اجتماعمصغرلقطاعالبريدوتكنولوجياتالإعلاموالاتصال "،

–http://www mouradia.dz :تاريخ الإطلاع 2020/02/15– **18:05**.

5 – الأستاذوالباحثإسماعيلاولبصيرل " الجزائر نيوز "

مشروعالحكومةالإلكترونيةحتميةإقتصاديةبحاجةإلىإرادة

سياسيةعاليةhttp://www.djazairnews.info/dialoque: تاريخالاطلاع2020/04/04 ،

20:19.

6 –

العربيالعربي، الحكومةالالكترونيةوالبعدالأمني، مقالمنشوربمركزالشرقالعربيللدراساتالحضاريةوالإ

ستراتجيةبالمملكةالمتحدةلندنبالموقعالالكتروني :http://www.asharqalarabi.org.uk/ :

تاريخ الإطلاع 2020/06/15. **20:05** .

7 – الجريمةالالكترونيةتحولتإلىظاهرةإرهابمعلوماتي (خبراء")

http://www.aps.dz/spip.php?page=article&id_article=83854 : تاريخ الإطلاع

2020**18:30**/04/22.

8 – بوهينيشهرزاد، " البلديةالالكترونيةبالعربيةضمنالحكومةالالكترونية "

،مركزتنميةالتكنولوجياتالمتقدمة،– الجزائر – :

http://www.csla.dz/mjls/index.php?option=com: تاريخ الإطلاع 2020/03/20.

09:45 .

9 – دليلة . ب، https://www.google.com/amp/s/www.ennaharonline.com/: تاريخ

الإطلاع 2020/08/18 **20:44**.

10 –وكالة الأنباء الجزائرية، "إنجاز و تسليم أزيد من 14 مليون جواز سفر

بيومتري"،http://www.aps.dz/ar/algerin: تاريخ الإطلاع 2020**15:05**/05/25 .

-باللغة الأجنبية :

1 - HAMMDAOUI SMAIL LES RESSOURCES FISCALES DES COLLECTIVITES LOCALES MEMOIR DE FIN DETUDES LEDF 1986

2- The Role & Effect of ، Hussein Meihami،BahramMeihami،BahramMeihami- Information Technology and Communications on Performance of Independent Auditors (evidences of audit institutions in Iran

INTERDISCIPLINARY JOURNAL OF CONTEMPORARY RESEARCH IN NO 12 APRIL 2013، VOL 4 ،BUSINES

الملاحق

ملاحق رقم 01

إستمارة طلب بطاقة التعريف الوطنية البيومترية .

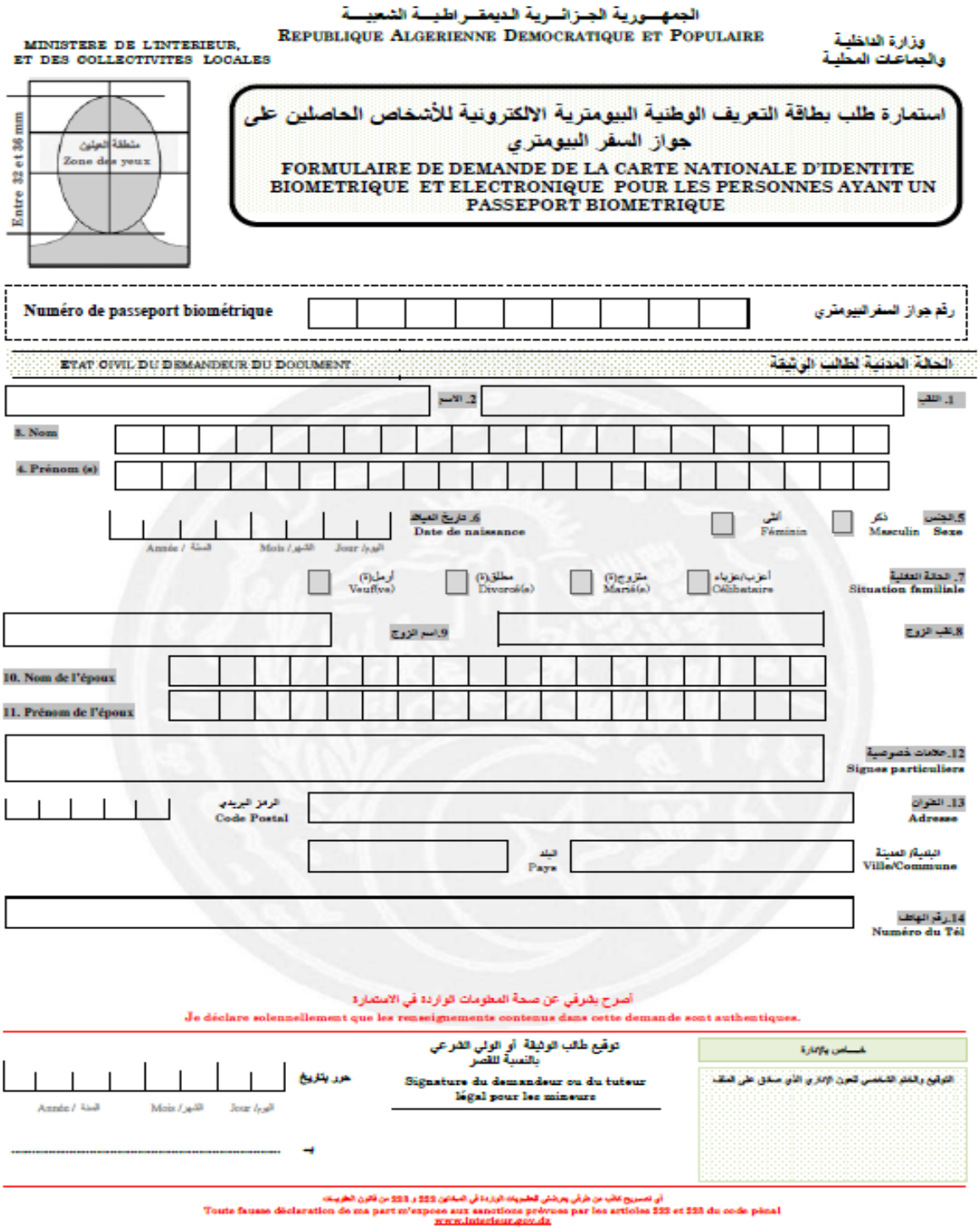

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DE L'INTERIEUR, ET DES COLLECTIVITES LOCALES

وزارة الداخلية والجماعات المحلية

منطقة العينين
Zone des yeux
Entre 32 et 36 mm

استمارة طلب بطاقة التعريف الوطنية البيومترية الالكترونية للأشخاص الحاصلين على جواز السفر البيومتري

FORMULAIRE DE DEMANDE DE LA CARTE NATIONALE D'IDENTITE BIOMETRIQUE ET ELECTRONIQUE POUR LES PERSONNES AYANT UN PASSEPORT BIOMETRIQUE

Numéro de passeport biométrique

رقم جواز السفر البيومتري

ETAT CIVIL DU DEMANDEUR DU DOCUMENT

الحالة المدنية لطالب الوثيقة

1. اللقب

2. الاسم

3. Nom

4. Prénom (s)

5. الجنس Sexe
ذكر Masculin
أنثى Féminin

6. تاريخ الميلاد
Date de naissance
Année / السنة
Mois / الشهر
Jour / اليوم

7. الحالة العائلية
Situation familiale
أعزب/عزباء Célibataire
متزوج(ة) Marié(e)
مطلق(ة) Divorcé(e)
أرمل(ة) Veuf/ve)

8. لقب الزوج

9. اسم الزوج

10. Nom de l'époux

11. Prénom de l'époux

12. علامات خصوصية
Signes particuliers

13. العنوان
Adresse

الرمز البريدي
Code Postal

البلدية/ المدينة
Ville/Commune

البلد
Pays

14. رقم الهاتف
Numéro du Tél

أصرح بشرفي عن صحة المعلومات الواردة في الاستمارة
Je déclare solennellement que les renseignements contenus dans cette demande sont authentiques.

حرر بتاريخ
Année / السنة
Mois / الشهر
Jour / اليوم

توقيع طالب الوثيقة أو الولي الشرعي بالنسبة للقصر
Signature du demandeur ou du tuteur légal pour les mineurs

خاص بالإدارة

التوقيع والختم الشخصي للعون الإداري الذي صادق على الملف

أي تصريح كاذب من طرفي يعرضني للعقوبات الواردة في المادتين 222 و 223 من قانون العقوبات
Toute fausse déclaration de ma part m'expose aux sanctions prévues par les articles 222 et 223 du code pénal
www.interieur.gov.dz

http://www.interieur.gov.dz

وزارة الداخلية و الجماعات المحلية

ملاحق رقم 02

جواز سفر بيومتري .

وزارة الداخلية و الجماعات المحلية

http://www.interieur.gov.dz

ملاحق رقم 03

إستمارة طلب رخصة سياقة المركبات .

الجمهوريـــــــة الجزائريـــــــة الديمقراطيـــــــة الشعبيـــــــة

ولايـــــــة : .....

الدائرة الإدارية / الدائرة : .....

البلديـــــــة : .....

إستمارة طلب رخصة سياقة المركبات

القرار الوزاري المشترك المؤرخ في أول أوت 1989 المحدد لشروط تسليم رخصة سياقة السيارات و صلاحيتها

طـابـــع	قسم مخصص للولاية
	رقم الرخصـــة : .....

السيد الوالي،

لي الشرف أن أطلب منكم تسليم رخصة السياقة الصالحة للصنف :

- ☐ أ1 - الدراجات النارية من الصنف أ و الدراجات الثلاثية و الرباعية العجلات،
- ☐ أ - الدراجات النارية من الصنفين ب و ج .
- ☐ ب - السيارات الأقل من 10 مقاعد وزنها بحمولتها أقل من 3500 كلغ.
- ☐ ج1-سيارات البضائع التي يتجاوز وزنها مع الحمولة 3.500 كغ، و أقل من 19.000 كغ بالنسبة للمركبات المنفردة.
- ☐ ج-سيارات البضائع التي يتجاوز وزنها 19.000 كغ (مركبة منفردة) أو التي يتجاوز وزنها 12.500 كغ (مركبة جارة لمجموعة مركبات أو مركبة متمفصلة)
- ☐ د - سيارات النقل العام (أكثر من9 مقاعد).
- ☐ و - السيارات من الصنف (أ1) أو (أ) أو (ب) التي يسوقها الأشخاص ذوو الإحتياجات الخاصة و المهيأة خصيصا لهم.

الاسم : ..... اللقب : .....
تاريخ الميلاد : ..... مكان الميلاد : .....الولاية : .....
الجنسية : .....
العنوان : .....

أتعهد بشرفـي :

- بأنني لست عاجزا.
- بأنني لست في حالة توقف عن الامتحان في ولاية أخرى.
- لست في حالة لا تسمح لي بالسياقة.
- لست متحصلا على الرخصة المطلوبة.
- عاجز بسبب عدم الرؤية الجيدة

و أن المعلومات الشخصية و العنوان صحيحان.
مرفق بالوثائق المطلوبة.

الكتابة السابقة بالأحرف اللاتينية :
الاسم : .....
اللقب : ..... في :..... يوم
: .....

قسم مخصص للبلدية أو محافظة الشرطة

وثائق إثبات الشخصية

.....
..... سلمت بتاريخ :
..... في :

http://www.interieur.gov.dz

الفهـــرس

الإهداء .

شكر و تقدير .

مقدمة.....01

الفصل الأول : الإطار النظري لتكنولوجيا المعلومات و الجماعات المحلية.....11

المبحث الأول : الإطار النظري لتكنولوجيا المعلومات.....12

المطلب الأول : بروز و تطور تكنولوجيا المعلومات و الإتصال.....13

المطلب الثاني : مفهوم تكنولوجيا المعلومات و الإتصال.....14

المطلب الثالث :مفهومالإدارةالإلكترونية و مميزاتها 17

المبحث الثاني : الإطار النظري للجماعات المحلية 21

المطلب الأول : مفهوم الجماعات المحلية 22

المطلب الثاني: أهداف الجماعات المحلية 25

المطلب الثالث : خصائص الجماعات المحلية.....29

الفصل الثاني : التحول من الخدمة التقليدية إلى الخدمة التكنولوجية.....34

المبحث الأول : آفاق الحكومة التكنولوجية في الجزائر.....35

المطلب الأول : الحكومة الإلكترونية في الخطاب الرسمي.....36

المطلب الثاني : مساعي الجزائر لإدخال تكنولوجيا المعلومات في الإدارة الجزائرية 38

المطلب الثالث : آليات تخطيط و تنفيذ برامج الحكومة الإلكترونية.....42

المبحث الثاني : دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين أداء الجماعات المحلية.....49

المطلب الأول : دوافع التحول لنظام الإدارة الإلكترونية.....50

المطلب الثاني : أثر تطبيق التكنولوجيا في إدارة الجماعات المحلية.....52

المطلب الثالث : مظاهر التكنولوجيا على أداء الجماعات المحلية.....57

الفصل الثالث : الإدارة الإلكترونية (النماذج و التحديات).....61

المبحث الأول : نماذج عن الإدارة الإلكترونية في تسيير المرافق المحلية.....62

المطلب الأول : مشروع البلدية الإلكترونية.....63

المطلبالثاني : مشروعجوازالسفروبطاقةالتعريفالبيومتريين.....65

المطلب الثالث : مشروع البطاقة الرمادية و رخصة السياقة البيومتريين.....66

المبحث الثاني : معوقات و تحديات التحول إلى الإدارة التكنولوجية و أهم الحلول المقترحة.....69

المطلب الأول : تحدياتتطبيقنظام الإدارةالإلكترونية في الجزائر.....70

المطلب الثاني : تحديات نظام الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية.....80

المطلب الثالث : الحلول الممكنة لتفعيل مشروع الإدارة الإلكترونية في الجماعاتالمحلية..... 83.....

خاتـمة.....87

قائمة المراجع.....94

الملاحق.....105

الفهرس 109

ملخص مذكرة الماستر

يهدف البحث الحالي إلى معرفة مدى تأثير التكنولوجيا الحديثة على الجماعات المحلية ، حيث تم التطرق في الدراسة إلى دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير أداء الجماعات المحلية و تحسين خدماتها و تسهيل عملها وذلك من خلال التعرض لأبرز إسهامات الحكومة الجزائرية في سبيل التحول نحو أسلوب الإدارة الإلكترونية لما فيها من مزايا لا تحصى ، و لإختبار صحة الفرضيات تطرقنا إلى العديد من نماذج الإدارة الإلكترونية والتي أكدت على ضرورة رقمنة الإدارة المحلية و كل الإدارات بصفة عامة .

الكلمات المفتاحية :1) تكنولوجيا المعلومات 2) الجماعات المحلية 3) الإدارة الإلكترونية

Abstract of the master thesis

The current research aims to know the extent of the impact of modern technology on local groups, as the study touched on the role of information technology in developing the performance of local groups, improving their services and facilitating their work, by examining the most prominent contributions of the Algerian government in order to shift towards the electronic management method of what it contains. Of countless advantages, and to test the validity of the hypotheses, we touched upon several electronic management models, which emphasized the necessity of digitizing the local administration and all departments in general.

Key words: 1) Information Technology. 2) Local Communities. 3) Electronic Administration.